مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الإعلام بجامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة: أ.د/ محمد المحرصاوي- رئيس جامعة الأزهر.

رئيس التحرير: أ.د/ غانم السعيد - عميد كلية الإعلام، جامعة الأزهر.

نائب رئيس التحرير: أ.د/ رضا عبدالواجد أمين - أستاذ الصحافة والنشر ووكيل الكلية.

مساعدو رئيس التحرير:

- أ.د/ عرفه عامر - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية
- أ.د/ فهد العسكر - وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود للدراسات العليا والبحث العلمي (المملكة العربية السعودية)
- أ.د/ عبد الله الكندي - أستاذ الصحافة بجامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)
- أ.د/ جلال الدين الشيخ زيادة - عميد كلية الإعلام بالجامعة الإسلامية بأم درمان (جمهورية السودان)

مدير التحرير: د/ محمد فؤاد الدهراوي - مدرس العلاقات العامة والإعلان، ومدير وحدة الجودة بالكلية

سكرتارية التحرير: د/ إبراهيم بسيونى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.
د/ مصطفى عبد الحى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.
أ/ رامى جمال - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

مدقق لغوي: أ/ عمر غنيم - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

سكرتير فني: أ/ محمد كامل - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

المراسلات:

- القاهرة- مدينة نصر - جامعة الأزهر - كلية الإعلام - ت: ٠٢٢٥١٠٨٢٥٦
- الموقع الإلكتروني للمجلة: http://jsb.journals.ekb.eg
- البريد الإلكتروني: mediajournal2020@azhar.edu.eg

- العدد الرابع والخمسون - الجزء الخامس- ذو القعدة ١٤٤١هـ - يوليو ٢٠٢٠ م
- رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٥٥٥
- الترقيم الدولي للنسخة الورقية: ٢٦٨٢-٢٩٢ x
- الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٩٢٩٧-١١١٠

الهيئة الاستشارية للمجلة

١. أ.د/ على عجوة (مصر)

أستاذ العلاقات العامة وعميد كلية الإعلام الأسبق بجامعة القاهرة.

٢. أ.د/ محمد معوض. (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة عين شمس.

٣. أ.د/ حسين أمين (مصر)

أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٤. أ.د/ جمال النجار (مصر)

أستاذ الصحافة بجامعة الأزهر.

٥. أ.د/ مي العبدالله (لبنان)

أستاذ الإعلام بالجامعة اللبنانية، بيروت.

٦. أ.د/ وديع العزعزي (اليمن)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٧. أ.د/ العربي بوعمامة (الجزائر)

أستاذ الإعلام بجامعة عبدالحميد، بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر.

٨. أ.د/ سامي الشريف (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون وعميد كلية الإعلام، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات.

٩. أ.د/ خالد صلاح الدين (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام -جامعة القاهرة.

١٠. أ.د/ محمد فياض (العراق)

أستاذ الإعلام بكلية الإمارات للتكنولوجيا.

١١. أ.د/ رزق سعد (مصر)

أستاذ العلاقات العامة (جامعة مصر الدولية).

قواعد النشر

تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير والترجمات وفقًا للقواعد الآتية:

- **يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين في تحديد صلاحية المادة للنشر.**
- **ألا يكون البحث قد سبق نشره في أي مجلة علمية محكمة أو مؤتمرًا علميًا.**
- **لا يقل البحث عن خمسة آلاف كلمة ولا يزيد عن عشرة آلاف كلمة ... وفي حالة الزيادة يتحمل الباحث فروق تكلفة النشر.**
- **يجب ألا يزيد عنوان البحث -الرئيسي والفرعي- عن ٢٠ كلمة.**
- **يرسل مع كل بحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الانجليزية لا يزيد عن ٢٥٠ كلمة.**
- **يزود الباحث المجلة بثلاث نسخ من البحث مطبوعة بالكمبيوتر .. ونسخة على CD، على أن يكتب اسم الباحث وعنوان بحثه على غلاف مستقل ويشار إلى المراجع والهوامش في المتن بأرقام وترد قائمتها في نهاية البحث لا في أسفل الصفحة.**
- **لا ترد الأبحاث المنشورة إلى أصحابها .... وتحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها.**
- **تنشر الأبحاث بأسبقية قبولها للنشر .**
- **ترد الأبحاث التي لا تقبل النشر لأصحابها.**

محتويات العدد

- التوظيف السياسي لاستمالات التخويف في وسائل الإعلام كما يدركها الجمهور المصري: الحرب على الإرهاب أنموذجًا ٢٨٤٣
  أ.م.د. الأميرة سماح فرج عبدالفتاح صالح

- دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز الصحافة العلمية ٢٩٣١
  أ.م.د. علياء عبدالفتاح رمضان

- استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالاستقطاب السياسي لديهم في إطار نظرية المجال العام- دراسة ميدانية ٢٩٧٣
  أ.م.د. علاء محمد عبد العاطي

- اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التغطية التليفزيونية للانتخابات البرلمانية ٢٠١٨ في مملكة البحرين أ.م.د. شريف بدران- حسن عبد الأمير ٣٠٢٧

- تأثرية الآخرين بالدعاية الانتخابية لمجلس النواب لعام ٢٠١٥ وعلاقتها بالاغتراب السياسي لدى الشباب ٣٠٧٧
  د. سمر عبد الحليم جمال الدين

- الاستراتيجيات التي يوظفها المؤثرون لتسويق المنتجات الجديدة عبر اليوتيوب واستجابة الجمهور نحوها- دراسة تحليلية ٣١٣٧
  د. مروة صبحي محمد

- برامج المرأة في القنوات الفضائية الدينية- دراسة مقارنة على قناتي أزهري، CTV ٣٢١٧
  د. فاطمة الزهراء أبو الفتوح محمود الخطيب

- الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة عبر الإنترنت حول قضايا ومجالات تمكين المرأة الأفريقية والعربية: دراسة تحليلية ٣٢٥٧
  د. هدى إبراهيم الدسوقي

- دور الصفحات الحكومية على الفيسبوك في رفع الوعي الصحي لدى المواطن المصري تجاه أزمة انتشار فيرس كورونا كوفيد-١٩ ٢٠٢٠م ٣٣٠١
  د. أسماء مسعد عبد المجيد

- أطر معالجة مواقع الصحف الإلكترونية والمواقع الإخبارية لتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid 19).. دراسة تحليلية ٣٣٥١
  د. جيهان سعد عبده المعبي

- استخدام تطبيقات الفيديو القصير وعلاقته بالآثار النفسية والاجتماعية لدى الجمهور ٣٤٠٧
  د. هشام فولي عبد المعز

- استخدام الشباب المصري للفيديوهات الساخرة على اليوتيوب وعلاقتها باتجاهاتهم نحو المنظمات الإرهابية ٣٤٦٣
  د. ريهام علي نوير

- استخدام طالبات الاقتصاد المنزلي لصفحات الطهي ببعض مواقع الشبكات الاجتماعية وعلاقته بالتثقيف الغذائي لديهن ٣٥٤١
  د. زينب الحسيني رجب بلال ريحان

م	القطاع	اسم المجلة	اسم الجهه / الجامعة	نقاط المجلة (مارس 2020)	نقاط المجلة (يوليو 2020)	ISSN-P	ISSN-O
1	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	6.5	7	1110-9297	2682-292X
2	الدراسات الإعلامية	مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط	الجمعية المصرية للعلاقات العامة	6	7	2314-8721	2314-873X
3	الدراسات الإعلامية	المجلة العربية لبحوث الإعلام و الإتصال	جامعة الأهرام الكندية	5	5	2636-9393	
4	الدراسات الإعلامية	مجلة إتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	Cairo University	4	4	2356-9891	
5	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	جامعة جنوب الوادى	3.5	3.5	2536-9237	
6	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث و الدراسات الإعلامية	اكاديمية الشروق	3.5	6.5	2357-0407	
7	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان	جامعة القاهرة – مركز بحوث الرأى العام	3	6.5	2356-9131	
8	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون	جامعة القاهرة – مركز بحوث الرأى العام	3	6.5	2356-914X	
9	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الصحافة	جامعة القاهرة – مركز بحوث الرأى العام	3	6.5	2356-9158	
10	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الإعلام	جامعة القاهرة – مركز بحوث الرأى العام	3	6.5	1110-5836	
11	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الرأى العام	Cairo University, Center of Public Opinion Research	3	6.5	1110-5844	

- يطبق تقييم مارس 2020 للمجلات على كل الأبحاث التى نشرت فيها قبل 1 يوليو 2020
- يطبق تقييم يوليو 2020 للمجلات على كل الأبحاث التى ستنشر فيها بدء من 1 يوليو 2020 و حى صدور تقييم جديد في يوليو 2021
- المجلات التي لم تتقدم بطلب إعادة تقييم سيظل تقييم مارس ٢٠٢٠ مطبقا علي كل الأبحاث التي ستنشر بها وذلك لحين صدور تقييم جديد في يوليو 2021
- يتم إعادة تقييم المجلات المحلية المصرية دورياً في شهر يوليو من كل عام ويكون التقييم الجديد سارياً للسنة التالية للنشر في هذه المجلات

حقوق الملكية الفكرية © 2020 محفوظة لوحده نظم المعلومات الادارية ودعم اتخاذ القرار بمركز الخدمات الالكترونية والمعرفية -المجلس الأعلى للجامعات

الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة عبر الإنترنت حول قضايا ومجالات تمكين المرأة الأفريقية والعربية: دراسة تحليلية

United Nations Internet media discourse on issues and areas of empowerment of African and Arab women: An analytical study

د. هدى إبراهيم الدسوقي

مدرس العلاقات العامة بقسم الإعلام، كلية الآداب جامعة المنصورة

hodaaldosoky@gmail.com

ملخص الدراسة

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحليل وتفسير وتقيم الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والمعنية بشئون المرأة عبر مواقعهم الإلكترونية وفقًا لمتغيرات هذا الخطاب سواءً على مستوى القضايا ومجالات تمكين المرأة والأطروحات والبراهين التي عالجها الخطاب من خلالها تلك القضايا والمجالات, وكذلك القوى الفاعلة والأطر الإعلامية التي تناولها الخطاب وذلك في الفترة من ١ سبتمبر ٢٠١٩ وحتى ٢٨ فبراير ٢٠٢٠.

وتوصلت الدراسة إلى افتقار المواقع الإلكترونية التي تم تحليلها لأليات التفاعلية التي تحقق التواصل المباشر والفوري مع الجمهور, فهي قناة اتصال أحادية الاتجاه لنقل المعلومات من المنظمة للجمهور فقط. تمثلت أبرز أطروحات القضايا التي تناولها الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة في القضايا الاجتماعية ومن أهمها قضايا العنف ضد المرأة بكافة أشكاله, وكانت أغلب البراهين التي صاحبت تلك القضايا تتمثل في البراهين المنطقية مثل أرقام وإحصائيات، وكذلك بعض الدراسات التي تعبر عن صحة الأطروحات التي عرضها الخطاب.

Abstract

The current study seeks to analyze, interpret, and evaluate the media discourse of the United Nations and its affiliated agencies concerned with women›s affairs through their websites according to the variables of this discourse both at the level of issues and areas of women›s empowerment and the theses and arguments that the speech addressed through these issues and areas, as well as the actors and media frameworks that dealt with The speech, from September 1, 2019 to February 28, 2020. The study found that the analyzed websites lack the interactive mechanisms that achieve direct and immediate communication with the public, as it is a one-way communication channel to transfer information from the organization to the public only.

The most prominent theses of the issues dealt with in the media discourse of the United Nations in the social issues, the most important of which are cases of violence against women in all its forms, and most of the proofs that accompanied these issues are logical proofs such as numbers and statistics, as well as some studies that express the validity of the theses presented by the discourse.

مقدمة:

دخلت أجندة التنمية المستدامة بأهدافها السبعة عشر حيز التنفيذ بداية من يناير 2016، ساعية إلى أحداث تغيير إيجابي عالمي بحلول عام 2030 في العديد من المجالات. وقد تعددت تعريفاتها لتشمل أبعادًا سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وصحية، وبيئية؛ تدور كلها حول نوعية الحياة الإنسانية، وقدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن هذه الحياة.

وحتى تحقق عملية التنمية أهدافها المرجوه لابد أن تكون عملية تنموية شاملة وتشاركية لا تستثني أحدًا وتقوم بإدماج جميع فئات المجتمع موفرة العدل والمساواة للجميع- المرأة والرجل- فمشاركة المرأة أحد أهم دعائم التنمية فلا يمكن حدوث تنمية حقيقة بدونها, فلا تكاد تخلو تقارير التنمية البشرية للدول المختلفة من قياس مدى مشاركة المرأة في العملية التنموية باعتباره مؤشرًا تنمويًا للمقارنة، وبناءً على فهم التنمية البشرية على أنها عملية لتوسيع الخيارت المتاحة للناس وما يرتكز عليها من مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات؛ وذلك حسب المواثيق والعهود الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء 1979، فقد تبنت الاتفاقية دعوة الحكومات الموقعة على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على أوجه التمييز ضد المرأة في المجالات المختلفة مشيرة إلى ضرورة تبني إجراءات تمييز إيجابي لصالح النساء، وتزداد أهمية تبني هذه الاتفاقات والعهود الدولية كأساس لوضع السياسات في الدول التي ما زالت في طور البناء[1] ومنها الدول الأفريقية والعربية والتي تعاني من أزمات مختلفة في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وعلى الرغم من أن المرأة تعد نصف المجتمع فإن فجوة حقيقية تفصلها عن المساواة الكاملة في الحقوق مع الرجل ؛ فجوة تجعلها الأقل امتلاكًا للموارد، والأكثر هشاشة، والأضعف مرونة في مواجهة المشاكل والأزمات؛ لكن الاستثمار في تحسين وضع المرأة؛ يمكنه أن يحقق آثارًا إيجابية مضاعفة على مستويات المعيشة، وجودة الحياة والتنمية بوجهٍ عام؛ في حين أن الاستمرار في تجاهل

مشكلاتها وإدماجها في خطط التنمية؛ يؤثر تأثيرًا شديد السلبية على المجتمع وعمليات التنمية.

وتسعى المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة الأمم المتحدة والأفرع التابعة لها، والعديد من المنظمات المعنية بشئون المرأة إلى الاهتمام بالمرأة وإلقاء الضوء على قضاياها والسعي لإدماجها في كل نواحي التنمية وتمكينها في كافة مجالات المجتمع مستخدمة في تحقيق ذلك كافة الوسائل سواءً عقد المؤتمرات واللقاءات وتوظيف مختلف المنابر الإعلامية وخاصةً مواقعها الإلكترونية وصفحاتها عبر شبكات التواصل الاجتماعي، والتي تتخطى الحواجز الجغرافية والزمانية وتخاطب الرأي العام العالمي لتعريفه بمشكلات المرأة والجوانب الإيجابية التي تحققها مشاركتها في عملية التنمية. ولذلك تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولة تقييم الأداء الاتصالي لمنظمة الأمم المتحدة وبعض الوكالات التابعة لها والمهتمة بشئون المرأة من خلال تحليل الخطاب الإعلامي لمواقعها الإلكترونية، تجاه الواقع الذي تعيشه المرأة الأفريقية والعربية ومجالات تمكينها المختلفة ومساهمتها في عملية التنمية, ومدى تعبيره عن الدور الأساسي المفترض لتلك المنظمات القيام به.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة الإعلامية الاهتمام بالمرأة وقضاياها فيما يتعلق برصد أبرز القضايا التي تركز عليها وسائل الإعلام، أو دور تلك الوسائل في تمكين المرأة, وفي إطار الدراسة الراهنة تنقسم الدراسات السابقة إلى:

المحور الأول: اهتمام المواقع الإلكترونية عبر الإنترنت بقضايا المرأة

1- دراسة وسام نصر(2008)[2]، والتي تناولت التعرف على أجندة اهتمامات عينة من المواقع الإلكترونية المعنية بشئون المرأة, وذلك تطبيقًا علي ثلاثة مواقع إلكترونية وهي المجلس القومي للمرأة، والمركز المصري لحقوق المرأة، وإيجي ليدي، من خلال التعرف على نوعية الموضوعات والقضايا التي تتصدر قائمة اهتمامات هذه المواقع، وكيفية تناولها، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية بين نمط الملكية للموقع (تابع للدولة/ تابع لجمعيات أهلية / ملكية خاصةً) وبين أجندة اهتماماته، واتسم تحديث المواقع الثلاث بصفة عدم الانتظام، وانحصرت نوعية التحديث في التحديث الموضوعي دون الشكلي.

2- **دراسة مها عبد المجيد** 2015[3]

حول الدور الذي تقوم به تطبيقات الإعلام الجديد في طرح موضوع العنف ضد المرأة في المجتمعات العربية، بالتطبيق على ظاهرة التحرش الجنسي، واعتمدت الدراسة على التحليل الكيفي لعينة من الأطروحات التي تتناول ظاهرة التحرش الجنسي عبر ثلاثة مواقع هي: الفيس بوك, واليوتيوب, وتويتر، وأظهرت النتائج تنوع أسلوب تناول القضية علي النحو الذي يحقق درجة عالية من التكامل والشمول في طرحها، سواءً من حيث تنوع الأبعاد التي يتم التطرق إليها، أو تنوع في مستويات الطرح وأشكاله ما بين توظيف الاستمالات العاطفية والمنطقية وبين توظيف الدراسات العلمية والتقارير والإحصاءات الموثقة، وما بين التهديد والتحذير وما بين الترغيب والتحفيز.

3- **دراسة حنان محمد عبد المجيد** 2016[4]

حول تحليل المواقع الإلكترونية الإسلامية المتخصصة في قضايا المرأة, وتوصلت إلى أن أهم القضايا التي تناولتها المواقع الإلكترونية عينة الدراسة في القضايا الثقافية مثل قضية الحجاب والسفور, تليها القضايا الاجتماعية وأهمها قضية الاختلاط بين الجنسين, ثم القضايا الاقتصادية وأهمها عمل المرأة، في حين جاءت القضايا السياسية في المرتبة الأخيرة.

4- **دراسة شرين سلامة** 2017[5]

حول وصف وتحليل وتفسير الخطاب الإعلامي للصفحات الدينية الموجهة للمرأة المسلمة عبر الفيس بوك في الفترة من 2011 وحتى 2015، حيث تم تحليل 100 مادةٍ منشورة على موقعي المرأة العفيفة كنز الرجل, الحجاب عفاف المرأة المسلمة عبر الفيس بوك، وتوصلت الدراسة أن خطاب تلك الصفحات كان خطابًا عشوائيًا لا يعني بشئون وقضايا المرأة بشكلٍ خاصٍ ولم تكن المرأة الفاعل الأكثر بروزًا في الخطاب, وإنما استند الخطاب إلى مجموعة من الحكم والأمثال والمواعظ والأدعية والتهنئة والأخبار العامة التي تصلح للتداول بين فئات الجمهور المتنوعة.

5- **دراسة نجلاء جعفر عبد الوهاب** 2017[6]

والتي استهدفت التعرف على الأطر التي قدمت من خلالها (المدونات وصفحات الفيس بوك) قضايا المرأة وعلاقاتها باتجاهات الجمهور إزاء تلك القضايا، واستخدمت الدراسة منهج المسح التحليلي باستخدام أداة تحليل المضمون وكذلك أداة الاستبانة على عينة قوامها 477 مفردةً من مستخدمي الإعلام الجديد. وتوصلت الدراسة إلى أن العنف هو أهم القضايا التي قامت بتغطيتها عينة الدراسة وتفوقت فيها المدونات بنسبة 51.9٪ ,

كما أوضحت نتائج الدراسة إلى أن إطار الضحية هو أبرز الأطر التي استخدمتها عينة الدراسة في معالجتها لقضايا المرأة, حيث استخدم في المدونات بنسبة 36.9٪ , بينما في صفحات الفيس بوك بنسبة 11.5٪ .

6- **دراسة إسلام سعد عبد الله** 2019[7]

حول تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على تشكيل وعي المرأة المصرية نحو المشكلات والأحداث اليومية بالتطبيق على صفحة نسائية عبر الفيس بوك (الأقصريات في الخير) كأنموذج للمرأة المصرية بصعيد مصر سعيًا لتقييم ذلك التأثير, وذلك باستخدام تحليل المضمون الكيفي. وتوصلت الدراسة إلى أن التركيز الرئيس الذي تناولته الصفحة هو نقل التجارب الشخصية، وكيفية الإفادة منها بالإضافة إلى عرض الإعلانات التعليمية والتدريبية أكثر من اهتمامها بتناول المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية.

7- **شيرين كامل العراقي كامل** 2019[8]

استهدفت الدراسة رصد وتحليل أطر معالجة قضية العنف ضد المرأة في عينة من المواقع الإلكترونية وتعد من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح لعينة عمدية من المواقع الإلكترونية النسائية، مثل موقع المجلس القومي للمرأة, موقع المجلس المصري لحقوق المرأة, وموقع مؤسسة المرأة الجديدة. وتوصلت الدراسة إلى أن المواقع التي تم تحليلها اهتمت بالدرجة الأولى بتوعية وتنمية وعي المرأة المتعلقة بحقوقها لمناهضة كافة أشكال العنف والتميز التي تمارس ضدها.

المحور الثاني: الدراسات الخاصة بدور المواقع الإلكترونية في تمكين المرأة:

1- **دراسة جامعتي بافيا وبيت لحم** University of Pavia and Bethlehem University 2011[9].

تستهدف التعرف على التأثير السياسي والاجتماعي لشبكات التواصل الاجتماعي في جنوب أفريقيا, ومدى استخدامها كأداة للتنمية, ودورها في تمكين النساء والفئات المحرومة الأخرى والتعريف بحقوق الإنسان, وذلك من خلال تحليل حملات التوعية الإعلامية لبعض منظمات المجتمع المدني عبر صفحاتها على الفيس بوك وتويتر حول فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والعنف القائم على نوع الجنس, وتوصلت الدراسة إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي تعد أداة مهمة لتمكين النساء في جنوب أفريقيا ومطالبتهن بحقوقهم والحصول على المعلومات.

2- دراسة Maurice Odine 2013[10]

دراسة الدور الذي تقوم به شبكات التواصل الاجتماعي في دعم تمكين المرأة العربية خاصةً بعد ثورات الربيع العربي, وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر شبكات التواصل الاجتماعي التي تستخدمها المرأة تمثلت في الفيس بوك, واليوتيوب, تويتر, حيث تعد تلك الوسائل أداواتًا مهمة تمكن النساء من المطالبة بحقوقهن ومكافحة التمييز وعدم المساواة مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية والتي كانت تحجب الكثير من المعلومات عن معاناة المرأة، ولم يكن في مقدورهن استخدامها بحرية في التعبير عن القضايا التي عانين منها.

3- دراسة إيميلي أندرسون 2014[11]

استهدفت الدراسة تحليل الخطاب الإعلامي حول تمكين المرأة بشبكات التواصل الاجتماعي, وطبقت الدراسة على عينة من تغريدات تويتر لعينة مكونة من 33 منظمةً متعددة الجنسيات, ومنظمات غير حكومية دولية؛ لتقييم كيفية التوعية بتمكين المرأة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي كان أكثر الموضوعات التي تناولتها المنظمات عبر حساباتها على تويتر, وأن خطاب تلك المنظمات يهتم في المقام الأول بتوعية المرأة فيما يتعلق بمجالات تمكينها

4- دراسة جيريتا هورن نورد وآخرين Jeretta Horn Nord et.al، 2015[12]

استخدامات المرأة في كل من سلوفينيا ورومانيا وجورجيا لشبكات التواصل الاجتماعي، ودور تلك الشبكات في تحقيق تمكين المرأة, حيث تم إجراء دراسة ميدانية على عينة بلغت 400 مفردةٍ من النساء العاملات في تلك الدول واللائي يستخدمن المواقع التالية: الفيس بوك, تويتر, لينكدان, اليوتيوب, جوجل بلس.

توصلت الدراسة إلى أن أغلب العينة ترى أن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي يمكن أن يساعد في نجاح المرأة في مجال عملها وذلك بنسبة 89.4٪ من سلوفينيا، و86.9٪ من رومانيا، و96.3٪ من جورجيا. كما أن استخدام تلك المواقع من جانب العينة لأغراض التواصل مع الأصدقاء والزملاء, التسويق والترويج, البحث عن وظائف أو الأخبار, والبحث عن المعلومات, التواصل مع الآخرين عالميًا.

5- دراسة سارة فوزي أحمد 2017[13]

استهدفت التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم التمكين السياسي للمرأة المصرية والتعرف على اتجاهات الشباب الجامعي نحو دور تلك الوسائل في قضية التمكين السياسي للمرأة بالتطبيق على عينة بلغت 370 مفردةً باستخدام أداة الاستبانة. وتوصلت الدراسة إلى قوة اعتقاد المبحوثين في تأثير شبكات التواصل الاجتماعي عند

طرحها ومعالجتها لقضية التمكين السياسي للمرأة في زيادة الاهتمام بالقضية في الواقع الفعلي.

6- **دراسة على عبد الله خليفة 2017**[14]

حول دور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي في تمكين المرأة الكويتية, وقد استخدمت الدراسة مقابلات متعمقة مع الناشطات في مجال حقوق المرأة الكويتية بالإضافة إلى إجراء مسح للدراسات السابقة التي تناولت علاقة المرأة بشبكات التواصل الاجتماعي.

وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة استخدام المرأة للفيس بوك بلغت 29٪ من النسبة الكلية للمستخدميم الكويتيين، وأن نسبة 36٪ من النساء الكويتيات لديهم حساب على تويتر. كما توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من سهولة الوصول إلى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي, إلا أن دورها قليل في تحقيق تمكين للمرأة, على الرغم من أنها تعد أحد أدوات تنمية الشعور بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين, وعلى الرغم من أن المرأة الكويتية تستخدم الإنترنت كأداة في التواصل بفاعلية مع غيرها من النساء إلا أنها لا تستخدمها كأداة ضغط للمطالبة بحقوقها.

7- **هناء أحمد أمين محمد وآخرين 2017**[15]

حول وصف وتحليل الدور الذي تسهم به وسائل الإعلام الجديد على اختلافها في الإسهام في تمكين المرأة السعودية من أداء أدوارها التنموية المختلفة، وذلك من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا في تخصصي الخدمة الاجتماعية والإعلام, واعتمدت الدراسة على منهج المسح باستخدام أداة الاستبانة علي عينة من الطلاب بلغت 133 طالبةً في تخصص الإعلام والاجتماع والخدمة الاجتماعية,

وتوصلت الدراسة إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي كانت أهم وسائل الإعلام الجديد التي تحرص الطالبات السعوديات عينة الدراسة على متابعتها, كما أن قضية العنف ضد المرأة أهم القضايا التي حظيت باهتمام كبير من جانب عينة الدراسة بنسبة 69.9٪ تليها قضايا عمل المرأة بنسبة63,1٪ ثم قضايا الفقر وانخفاض الدخل بنسبة 44,3٪ . كما أن وسائل الإعلام الجديد تمكن المرأة السعودية من معرفة حقوقها بشكلٍ عام.

8- **دراسة إيمان محمود أحمد زايد 2018**[16]

حول دور الإنترنت في تنمية ثقافة العمل التطوعي لدى المرأة الريفية من خلال مؤسسات المجتمع المدني, واعتمدت الدراسة على منهج المسح من خلال إجراء مقابلة مع

عينة من المتطوعات بالجمعيات الأهلية, وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب المتطوعات تعرفت على العمل التطوعي من خلال الإنترنت بنسبة 84٪ من عينة الدراسة, كما أن الإنترنت يساعد على خلق رأي عام مؤيد للعمل التطوعي 76,5٪ من رأي عينة الدراسة, ثم مشاركة الأحداث الإنسانية والاجتماعية بنسبة 70,5٪ .

التعليق على الدراسات السابقة

1- اهتمت أغلب الدراسات السابقة برصد وتحليل أهم القضايا التي تعاني منها المرأة بالمواقع الإلكترونية مثل دراسة وسام نصر2008, وشيرين كامل العراقي2019، ونجلاء جعفر, واهتمت دراسات أخرى بكيفية تناول المواقع الإلكترونية لقضية محددة تواجه المرأة مثل العنف ضدها, مثل دراسة ومها عبد المجيد 2015, وأخرى اهتمت بتحليل الصفحات الدينية الموجهة للمرأة مثل دراسة شيرين سلامة 2017, حنان محمد 2016.

2- أغلب الدراسات السابقة اهتمت بمنهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي باستخدام أداة تحليل المضمون، مثل دراسة حنان محمد عبد المجيد 2016, نجلاء جعفر 2017, والبعض استخدم أداة تحليل الخطاب، مثل دراسة شيرين سلامة 2017, مها عبد المجيد 2015, ودراسة جامعتي بافيا وبيت لحم University of Pavia and Bethlehem University 2011, دراسة إيميلي أندرسون 2014, ودراسات أخرى استخدمت الدراسة الميدانية باستخدام أداة الاستبانة، مثل دراسة إيمان محمود زايد 2018, وهناء أحمد أمين 2017, على عبد الله خليفة 2017, جيريتا هورن نورد وآخرين Jeretta Horn Nord et.al 2015, ودراسات جمعت بين الشق الميدني والتحليلي مثل دراسة نجلاء حعفر 2017.

3- لم تهتم سوى دراسات قليلة بتحليل خطاب مواقع المنظمات المعنية بشئون المرأة مثل دراسة وسام نصر 2008, ودراسة جامعتي بافيا وبيت لحم University of Pavia and Bethlehem University 2011, ودراسة وإيميلي أندرسون 2014, ودراسة شيرين كامل العراقي كامل 2019.

4- أغلب الدراسات السابقة استخدمت نظرية تحليل الأطر الإعلامية مثل دراسة شيرين كامل العراقي2019, ونجلاء جعفر عبد الوهاب 2017, وبعضها استخدم نظرية بناء الأجندة مثل دراسة وسام نصر.

5- توصلت أغلب الدراسات إلى أن القضايا الاجتماعية من أبرز القضايا التي تواجه المرأة وأهمها العنف ضد المرأة مثل دراسة حنان عبد المجيد 2017, ومها عبد المجيد 2015, ونجلاء جعفر عبد الوهاب 2017.

6- كما توصلت بعض الدراسات إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي تمثل أداة مهمة لتنمية وعي المرأة والمطالبة بحقوقها، مثل دراسة مثل دراسة هناء أحمد أمين2017, إيميلي أندرسون 2014, وشيرين كامل العراقي 2019, واختلفت معهم دراسات أخرى من أن الإنترنت أسهم في نقل التجارب الشخصية وكيفية الإفادة منها بالإضافة إلى عرض الإعلانات التعليمية والتدريبية أكثر من اهتمامها بتناول المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية مثل دراسة إسلام سعد عبد الله 2019.

حدود الإفادة من الدراسات السابقة:

1- تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وصياغة تساؤلاتها.

2- تحديد الإطار النظري الملائم للدراسة.

3- مقارنة نتائج الدراسات السابقة بنتائج الدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة:

تركز الأمم المتحدة على خطة التنمية العالمية التي طورتها مؤخرًا والمكونة من 17 هدفًا من أهداف التنية المستدامة. وتؤدي المرأة دورًا حاسمًا في كل من هذه الأهداف، حيث ينص **الهدف الخامس** على ضرورة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتمكين النساء والفتيات في شتى الميادين لضمان تحقيق تنمية حقيقة لأنها تعتبر نصف المجتمع وشريكًا أساسيًا في عملية التنمية, وتضم الأمم المتحدة العديد من الوكالات التابعة لها والمعنية بالاهتمام بالمرأة وتمكينها في شتى الميادين، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي تضم أربع وكالات ومكاتب دولية وهي: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، شعبة النهوض بالمرأة، ومكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. بالإضافة إلى لجنة وضع المرأة.

وتسعى الأمم المتحدة إلى عقد المؤتمرات وإصدار البيانات وتوظيف كافة وسائل الإعلام ومنها مواقعها الإلكترونية عبر الإنترنت والتي تمثل أحد أداوات الإعلام الجديد التي تتخطى الحدود المكانية والزمانية لتصل إلى الرأي العام العالمي لتعريفه بمشكلات المرأة وقضاياها ومجالات تمكينها ودور الأمم المتحدة في ذلك, لذلك تتمثل مشكلة الدراسة الراهنة في تحليل وتفسير وتقيم الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والمعنية بشئون المرأة عبر مواقعهم الإلكترونية، وفقًا لمتغيرات هذا

الخطاب سواءً على مستوى القضايا ومجالات تمكين المرأة والأطروحات والبراهين التي عالج الخطاب من خلالها تلك القضايا والمجالات, وكذلك القوى الفاعلة والأطر الإعلامية التي تناولها الخطاب وذلك في الفترة من 1 سبتمبر 2019 وحتى 28 فبراير 2020.

أهمية الدراسة:

1- ترجع أهمية الدراسة من الدور المهم الذي تمثله المرأة في المجتمع فهي تعد نصف المجتمع وقوى فاعلة في عملية التنمية، فلا يمكن تصور تنمية حقيقة دون مساهمتها.

2- كما ترجع أهمية الدراسة من أنها تتناول تحليل وتقيم الخطاب الإعلامي لمنظمة دولية تتناول ضمن أهدافها الأساسية الاهتمام بشئون المرأة ومعالجتها ويؤثر خطابها عبر مواقعها الإلكترونية كأداة من أداوات الإعلام الجديد على الرأي العام العالمي.

3- كما أن الدراسة الراهنة تسعى لتقديم رؤية مستقبلية لما ينبغي أن يكون عليه الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة والجهات التابعة لها من خلال مواقعها الإلكترونية.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة الحالية في استكشاف طبيعة وملامح المشكلات والقضايا التي تعاني منها المرأة الأفريقية، وكذلك مجالات تمكينها ومساهمتها في عملية التنمية كقوى فاعلة في الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة الدولية والأفرع التابعة لها، من خلال مواقعها الإلكترونية، وكذلك استكشاف دور تلك المنظمة كقوى فاعلة في الإسهام بالنهوض بالمرأة.

ويتفرع من هذا الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية منها:

1- التعرف على أهم القضايا الرئيسة (الأطروحات الأساسية) التي تناولها الخطاب الإعلامي عن واقع المرأة الأفريقية والعربية بالمواقع الإلكترونية عينة الدراسة.

2- التعرف على الأطروحات الرئيسة الخاصة بمجالات تمكين المرأة الأفريقية والعربية والتي تناولها الخطاب الإعلامي بالمواقع الإلكترونية عينة الدراسة.

3- تحليل وتفسير الأطر الإعلامية التي قدمت من خلالها الأطروحات الخاصة بواقع المرأة الأفريقية والعربية في الخطاب الإعلامي بالمواقع الإلكترونية عينة الدراسة.

4- التعرف على أهم القوى الفاعلة التي تناولها الخطاب الإعلامي بالمواقع الإلكترونية عينة الدراسة والتي لها دور سواءً فيما يتعلق بالقضايا التي تعاني منها المرأة الأفريقية أو مجالات تمكينها.

5- تحليل وتفسير أدوار القوى الفاعلية التي تناولها الخطاب الإعلامي حول المرأة الأفريقية بالمواقع الإلكترونية عينة الدراسة.
6- معرفة سمات أدوار القوى الفاعلة التي تناولها الخطاب الإعلامي الخاص بالمرأة الأفريقية في المواقع الإلكترونية عينة الدراسة.
7- تقييم الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة حول قضايا ومجالات تمكين المرأة الأفريقية والعربية بالمواقع الإلكترونية محل الدراسة.
8- تحليل أطر أسباب قضايا المرأة العربية والأفريقية التي تناولها الخطاب الإعلامي بالمواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل.
9- تحليل أطر الحلول لقضايا المرأة العربية والأفريقية والتي تناولها الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية محل الدراسة.
10- طرح رؤى مستقبلية حول تطوير الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة بالمواقع الإلكترونية محل الدراسة حول قضايا المرأة ومجالات تمكينها ومساهمتها في عملية التنمية.

تساؤلات الدراسة:

1- ما أهم القضايا الرئيسة (الأطروحات الأساسية) التي تناولها الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة عن واقع المرأة بالمواقع الإلكترونية عينة الدراسة؟
2- ما الأطروحات الرئيسة الخاصة بمجالات تمكين المرأة الأفريقية والعربية والتي تناولها الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة بالمواقع الإلكترونية عينة الدراسة.
3- ما أهم أطر أسباب قضايا المرأة الأفريقية والعربية بالخطاب الإعلامي بالمواقع الإلكترونية عينة الدراسة؟
4- ما أهم أطر الحلول لقضايا المرأة العربية والأفريقية والتي تناولها الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية محل الدراسة؟
5- ما أهم القوى الفاعلة التي تناولها الخطاب الإعلامي بالمواقع الإلكترونية عينة الدراسة والتي لها دور سواءً فيما يتعلق بالقضايا التي تعاني منها المرأة الأفريقية أو مجالات تمكينها؟
6- ما أدوار القوى الفاعلية التي تناولها الخطاب الإعلامي حول المرأة الأفريقية بالمواقع الإلكترونية عينة الدراسة؟
7- ما سمات أدوار القوى الفاعلة التي تناولها الخطاب الإعلامي الخاص بالمرأة الأفريقية والعربية في المواقع الإلكترونية عينة الدراسة؟

8- ما أهم الأطر الإعلامية التي قدمت من خلالها الأطروحات الخاصة بواقع المرأة الأفريقية والعربية في الخطاب الإعلامي بالمواقع الإلكترونية عينة الدراسة؟

9- ما إيجابيَّات وسلبيات الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة حول قضايا المرأة الأفريقية والعربية ومجالات تمكينها بالمواقع الإلكترونية محل الدراسة؟

مفاهيم الدراسة:

الخطاب:

المفهوم الإصطلاحي

يشير إلى مجموعة من النصوص والممارسات الخاصة بإنتاج النصوص وانتشارها واستقبالها مما يؤدي إلى إنشاء أو فهم الواقع الاجتماعي, كما يشير فيركلاو Fairclough إلى أن الخطاب هو استخدام اللغة حديثًا وكتابةً, ويتضمن أنواعًا أخرى من النشاط العلاماتي مثل الصور المرئية, والصور الفوتوغرافية, والأفلام والفيديو والرسوم البيانية والاتصال غير الشفوي مثل حركة الرأس والأيدي[17].

المفهوم الإجرائي:

هو مجموعة من النصوص التي تتضمن معلومات ومعارف وأفكار ووجهات نظر حول القضايا ومجالات تمكين المرأة العربية والأفريقية والتي قدمتها منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها من خلال مواقعها الإلكترونية عبر الإنترنت وموجهة لكافة دول العالم.

تمكين المرأة:

المفهوم الإصطلاحي:

عرّفه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي بأنه "عملية تمكين النساء وزيادة وعيهن عن طريق توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية, حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرارات والتحكم في الموارد التي تعنيهم"[18].

المفهوم الإجرائي:

الممارسات والإجراءات والأنشطة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، وكذلك صناع القرار في مختلف الدول العربية، وتقوم منظمة الأمم المتحدة بتناولها وإلقاء الضوء عليها في خطاب المواقع الإلكترونية الخاصة بها، والتي من شأنها زيادة وعي المرأة وتنمية قدراتها بشكلٍ يمكنها من المشاركة في شتى مجالات التنمية وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات في كافة الأمور التي تعنيها.

الإطار النظري للدراسة:

نظرية تحليل الإطار الإعلامي.

استعانت الدراسة الحالية بنظرية الإطار الإعلامي كإطار نظري تحليلي لملائمتها لطبيعة الدراسة. وقدم "توتشمان" ١٩٧٨ (Tuchman 1978) تعريفًا أشار إلى أن الإطار الإخباري ينظم الواقع اليومي وتعتبر الأطر جزءًا من هذا الواقع فهي سمة أساسية للأخبار. وقد وسع جتلن" ١٩٨٠ (Gitlin 1980) " من هذا المفهوم مؤكدًا على عنصر التنظيم فأكد أن الأطر هي "أنماط ثابتة للمعرفة والتفسير والتقديم والاختيار والتأكيد والاستبعاد، والتي يستخدمها القائم بالاتصال لتنظيم الخطابات"[19]. والمقصود بهذا أنه يتم اختيار جوانب معينة من الحدث وتقديمها والتأكيد عليها واستبعاد جوانب أخرى من هذا الحدث لتقديم تفسير معين للأحداث.

وقد حدد روبرت انتيمان (Robert Entman 1993) أربع وظائف للأطر وهي:

١- تحديد المشكلات: حيث يتم تحديد العامل السببي الذي تم وبأية تكاليف ومنافع وعادة ما يقاس بلغة القيم الثقافية السائدة.

2- تشخيص الأسباب: تحديد القوى الفاعلة التي أدت إلى المشكلة.

٣- إصدار أحكام أخلاقية: تقييم العامل السببي وتأثيراته.

٤- اقتراح الحلول: تقديم العلاج للمشكلات والتنبؤ بتأثيراتها المحتملة.

وأوضح انتمان Entman أن الجملة الواحدة قد تشتمل على أكثر من وظيفة من وظائف الإطار، وقد لا يشتمل عددًا من الجمل على أي منها، فالإطار في أي نص معين ليس من الضروري أن يشتمل على الوظائف الأربعة.[20]

ويتم استخدام تلك النظرية في الدراسة التحليلية الراهنة من خلال رصد وتحليل وتفسير الأطر الإعلامية المستخدمة في التناول الإعلامي لقضايا المرأة ومشكلاتها والعوامل المسببة لها، بالإضافة إلى التعرف على أطر الحلول وإبراز القوى الفاعلة التي أثررت بشكلٍ أو بآخر في قضايا ومشكلات المرأة, وأدوارها وسمات هذا الدور.

الإطار المنهجي للدراسة:

نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى إطار الدراسات الوصفية التي ترتقي إلى مستوى التفسير والتقييم حيث تستهدف وصف وتحليل القضايا والمشكلات التي تعاني منها المرأة الأفريقية والعربية ومجالات تمكينها كقوى فاعلة في عملية التنمية، وذلك في الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة وبعض الأفرع التابعة لها، والمهتمة بشئون المرأة عبر مواقعها الإلكترونية وتقييم الجوانب الإيجابية والسلبية في هذا الخطاب الإعلامي.

منهج الدراسة:

استعانت الدراسة بمنهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي باعتباره جهدًا علميًا، يساعد في الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالظاهرة موضع الدراسة, ومن ثم تم استخدام هذا المنهج في مسح وتوصيف وتحليل كافة المعالجات الإعلامية الخاصة بتاول قضايا ومشكلات وأوضاع المرأة الأفريقية والعربية ومجالات تمكينها كقوى فاعلة في عملية التنمية، وذلك بالخطاب الإعلامي بالمواقع الإلكترونية عينة الدراسة, عن طريق أسلوب المسح باستخدام العينة العمدية.

أدوات جمع البيانات:

استعانت الدراسة الراهنة بأداة تحليل الخطاب, وينتمي هذا الأسلوب إلى أساليب التحليل الكيفية, وفي إطار هذا الأسلوب تم استخدام أداتي:

أ- أداة تحليل مسارات البرهنة.

تم استخدامه بهدف رصد الأطروحات الرئيسة والبراهين المصاحبة لها بالخطاب الإعلامي بالمواقع الإلكترونية عينة الدراسة، والخاص بالمرأة الأفريقية والعربية سواءً بالقضايا والمشكلات التي تعاني منها وأسبابها والحلول المقترحة, وكذلك مجالات تمكينها كقوى فاعلة في عملية التنمية.

ب- أداة تحليل القوى الفاعلة.

بهدف رصد وتحليل المواقف والأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة سواءً كانت القوى الفاعلة تتمثل في المرأة ذاتها كقوى فاعلة في عملية التنمية، أو كانت قوى أخرى أسهمت في ترسيخ قضايا ومشكلات المرأة أو محاولة حلها، وأسهمت كذلك في تمكين المرأة في العديد من المجالات المجتمعية كقوى رئيسة في عملية التنمية سواءً كانت تلك القوى أفراد أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية, وتقييم تلك الأدوار.

الإجراءات التي تم اتباعها في عملية تحليل وتقييم الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة اعتمادًا على مسارات البرهنة:

1- تصفح كافة صفحات المواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل, واختيار الموضوعات الخاصة بالمرأة الأفريقية والعربية لتحليلها.

2- قراءة الموضوعات التي تدخل في عملية التحليل, واستخراج الأطروحات الواردة فيها والتي عالجت قضايا ومجالات تمكين المرأة, وتسجيل كل أطروحة على حدة مع البرهان أو البراهين (سواءً منطقية أو عاطفية) التي تصاحب كل أطروحة, مع مراعاة أنه قد توجد بعض الأطروحات دون أن يصاحبها براهين

3- تظهر بعض الأطروحات أكثر من مرة في سياق النص, كذلك الحال بالنسبة لأحد البراهين، وفي هذه الحالة تحصل كل أطروحة أو برهان على عدد التكرارات التي حصلت عليها, وبعدد التكرارات التي حصلت عليها كل أطروحة تتجلى أهميتها في سياق النص.

استمارة تحليل الخطاب:

صممت الباحثة استمارة تحليل الخطاب لاستخراج الأطروحات والبراهين، وكذلك القوى الفاعلة التي عرضها الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة، والوكالات التابعة لها عبر مواقعهم الإلكترونية وقد عرضت استمارة تحليل الخطاب على مجموعة من المحكمين[1]

إجراءات الصدق والثبات لاستمارة تحليل الخطاب:

1- **الصدق**: أي صلاحية أداة القياس لما وضعت لقياسة, ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بعرض أداة التحليل على مجموعة من المحكمين والمتخصصين في مجال الإعلام؛ لاختبار مدى قدرتها على تحليل البيانات, وقد أجرت الباحثة بعض التعديلات في ضوء الملاحظات التي أوصى بها المحكمون، بالإضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة، والتي ساعدت بدورها في الاختيار الدقيق لوحدات وفئات التحليل.

2- **الثبات**: أي الحصول على نتائج متشابهة ومتطابقة، إذا تكرر استخدامها أكثر من مرة في جمع المعلومات سواءً من نفس المبحوثين أو مبحوثين آخرين, ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بالآتي: تدريب أحد الباحثين بتطبيق أداة القياس على بعض الموضوعات الخاضعة للتحليل, ثم قامت الباحثة بعد فترة زمنية بإجراء تحليل مماثل على الموضوعات ذاتها فجاءت النتائج متشابهة إلى حد كبير.

عينة الدراسة:

تشمل المواقع الإلكترونية لمنظمة الأمم المتحدة، وبعض البرامج والوكالات التابعة لها والمهتمة بقضايا المرأة وهي كتالي:

- الموقع الإلكتروني الرئيس للأمم المتحدة وهو https://www.un.org/ar/
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: وهي الوكالة الأممية المتخصصة في المسائل التنموية، وذلك في أكثر من 190 دولة وإقليمًا؛ لمساعدتهم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

---

[1]() المحكمون هم:

- أ.د سامي السعيد النجار, أستاذ الصحافة ورئيس قسم الإعلام، بكلية الآداب، جامعة المنصورة.
- أ.د عبد الهادي النجار، أستاذ الصحافة بكلية الآداب , قسم الإعلام, جامعة المنصورة
- أ.د عايدة إبراهيم السخاوي، أستاذ الإعلام بكلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة المنصورة.
- أ.د فؤداه البكري، أستاذ العلاقات العامة بكلية الآداب , قسم الإعلام, جامعة حلوان.
- د. إيمان شكرى، مدرس الصحافة بكلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة المنصورة.
- د. شادي بهلول, مدرس العلاقات العامة بكلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة المنصورة.

ومنها النهوض بالمرأة وتمكينها في شتى المجالات باعتبارها فاعل رئيس في عملية التنمية. https://www.undp.org/content/undp/en/home.html

- منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمسماه ب(اليونيسيف): وتهتم بتقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية للأطفال والأمهات.
https://www.unicef.org/ar

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (اليونيفيم)، هدفها تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.
https://www.unwomen.org/en

وقد تم اختيار تلك المواقع الإلكترونية للأسباب التالية:

1- لأن تلك المواقع تتناول أبرز المشكلات التي تواجه المرأة وسبل معالجتها، وخاصةً المرأة الأفريقية والعربية التي تعاني من فجوة كبيرة بينها وبين الرجل في شتى الميادين.

2- كما أن تلك الوكالات تسعى جاهدة إلى العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن أهمها المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

3- وتهتم تلك الوكالات بإبراز قضايا المرأة ومجالات تمكينها، من خلال منصاتها الإعلامية، ومنها مواقعها الإلكترونية والتي تعد أداة من أدوات الإعلام الجديد، التي تخاطب الرأي العام العالمي وتؤثر فيه وبالتالي في صورة المرأة لديه.

اللغة التي استخدمت في تحليل المواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل:

تم تحليل النسخة العربية من موقعي منظمة الأمم المتحدة الرئيس، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وذلك لأن الموقعين قدما بلغات عديدة من بينها اللغة العربية. بينما تم تحليل النسخة الإنجليزية من الموقعين الآخرين وهما موقع الأمم المتحدة للمرأة، وموقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, وذلك لأنهما لم يستخدما اللغة العربية عبر مواقعهم الإلكترونية.

العينة الزمانية:

تم تحليل المواقع الإلكترونية لعينة الوكالات التي اختيارها في الفترة من 1 سبتمبر 2019 وحتى 28 فبراير 2020, وذلك لأن تلك الفترة شملت عدة أحداث مهمة، منها حلول الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. تم اعتماد منهاج عمل بيجين في الثامن من فبراير عام 1995 في المؤتمر العالمي الرابع، المعني بالمرأة في بيجين بالصين باعتباره خارطة الطريق الأكثر تقدمية لتمكين النساء والفتيات في كل مكان, بالإضافة إلى أن تلك الفترة شملت الاحتفال باليوم العالمي للنساء والفتيات في مجال العلوم.

وكذلك اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة في 25 نوفمبر، ويوم حقوق الإنسان في 10 ديسمبر, حيث اشترك الكثير من دول العالم في حملة الـ16 يومًا لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس.

نتائج الدراسة:

أولًا: مؤشرات عامة حول الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والمعنية بقضايا المرأة الأفريقية والعربية ومجالات تمكينها عبر مواقعها الإلكترونية.

تناول الخطاب الإعلامي -عينة الدراسة- (470) مادةً، تناولت قضايا المرأة الأفريقية والعربية، وكذلك مجالات تمكينها, تم تقسيمها كالآتي: كان أغلبها يتناول قضايا ومشكلات المرأة بلغت 308 مادةً, في حين أن الموضوعات التي تناولت مجالات تمكين المرأة بلغت 162 مادةً، كان أغلبها مواد جمعت بين القضايا التي تعاني منها المرأة وكذلك مجالات تمكينها.

وجاءت مقسمة كالتالي 320 مادةً خاصةً بقضايا المرأة ومجالات تمكينها، تناولها الموقع الإلكتروني الرئيس لمنظمة الأمم المتحدة, 102 مادةً، تناولها الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة (اليونيفيم), (38) لموقع الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف), (10) موادٍ عبر الموقع الإلكتروني للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

(1) عدد المواد التي شملها الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل.

المواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل	التكرار	النسبة
منظمة الأمم المتحدة	320	٪68
منظمة الأمم المتحدة للمرأة اليونيفيم	102	٪21,8
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	38	٪8
البرنامج الإنمائى للامم المتحدة	10	٪2,2
المجموع	470	٪100

وتشير نتائج الجدول (1) إلى أن الموقع الرئيس للأمم المتحدة أكثر المواقع التي تناولت قضايا خاصةً بالمرأة، ويرجع ذلك إلى التحديث المستمر للموقع الإلكتروني الرئيس لمنظمة الأمم المتحدة، مما يجعل الموقع يهتم بالتناول والعرض اليومي لمختلف الموضوعات والقضايا الخاصة بالمرأة في أفريقيا ومختلف أنحاء العالم, وإبراز دور المنظمة والأفرع التابعة لها في التعامل مع تلك القضايا والإسهام في تمكين المرأة. بالإضافة إلى اهتمام الموقع الإلكتروني بعرض مختلف أنشطة الأمم المتحدة في شتى

القضايا الخاصة بمختلف الفئات وليس المرأة فحسب, مما يسهم في ثراء الموقع وتنوع موضوعاته.

كما تشير نتائج التحليل إلى أن الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة (اليونيفيم) جاء في الترتيب الثاني من حيث الموضوعات الخاصة بقضايا المرأة الأفريقية العربية ومجالات تمكينها، والتي بلغت (102) بنسبة 21,8٪ ، وهي نسبة قليلة وذلك في ضوء مجال عمل المنظمة التابع لها الموقع الإلكتروني، والمعني في الأساس بتسليط الضوء على قضايا المرأة ومجالات تمكينها ودور المنظمة في ذلك, وقد يرجع ذلك إلى عدم التحديث المستمر للموقع الإلكتروني إلا في فترات معينة شهدت أحداث أو مناسبات خاصةً بالمرأة, فكان الموقع يتناول تلك الأحداث والمناسبات بشكلٍ أكثر ثراءً وتنوعًا, وجاء في المركز الثالث منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حيث بلغ عدد المواد التي تناولت قضايا المرأة 38 مادةً أثناء فترة التحليل بنسبة 8٪ ، وهي نسبة قليلة, ويرجع ذلك إلى أن تلك المنظمة تهتم في الأساس بقضايا الطفولة في شتى أنحاء العالم, وتم اختياره في الدراسة الراهنة لأن تلك المنظمة تهتم في بعض الأحيان بقضايا الأمهات ومشكلات الصحة الإنجابية تحديدًا, وبعض المشكلات التي تعاني منها الفتيات الصغيرات في أفريقيا.

وجاء في المرتبة الأخيرة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حيث بلغت القضايا الخاصة بالمرأة به إلى عشرة قضايا بنسبة 2,3٪ ، وترجع تلك النسبة القليلة إلى عدم التحديث المستمر للموقع في أغلب الأيام التي شملتها فترة التحليل.

ويلاحظ من تحليل خطاب المواقع الإلكترونية الأربعة التي شملها التحليل أنها ركزت أكثر على القضايا والمشكلات التي تعاني منها المرأة الأفريقية والعربية أكثر من تركيزها على مجالات تمكين المرأة ونجاحها في شتى الميادين, وهذا التركيز من جانب الأمم المتحدة يشير إلى كثرة المشكلات والأوضاع السيئة التي تعاني منها المرأة، وأنها بحاجة لمزيد من الجهود من جانب صناع القرار ومختلف المؤسسات الأفريقية والعربية؛ للنهوض بها والقضاء على كافة العقبات التي تقف أمام تمكينها وإبراز دورها في شتى المجالات.

2- الوسائط المتعددة التي استخدمها الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها عبر مواقعها الإلكترونية:

جدول (2) الوسائط المتعددة التى استعان بها الخطاب الإعلامى للمواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل

الوسائط المتعددة	ك	٪
صور	433	70
فيديو	140	22,6
رسومات	15	2,5
خرائط	10	1,6
أرقام وإحصائيات	20	3,3
المجموع	618	٪100

يتضح من بيانات الجدول رقم (2) أن أكثر الوسائط المتعددة المصاحبة للخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية محل الدراسة كانت الصور وأهمها الصور الموضوعية التي تعبر عن أنشطة منظمة الأمم المتحدة أو أحد وكالاتها, وبعضها تتضمن أحداث تصور معاناة المرأة، أو نجاحها في أحد المجالات, كما تضمن الخطاب الإعلامي أيضًا صور شخصية لبعض المسؤلين في منظمة الأمم المتحدة, وكذلك صور شخصية لبعض النساء في أفريقيا والدول العربية. بينما جاءت الفيديوهات المصاحبة للخطاب في المرتبة الثانية بنسبة 22,6٪ وتضمنت أغلبها حوارات مع مسؤولين في الأمم المتحدة, وكذلك مع بعض النساء للتعرف على معاناتهن وكذلك تجارب النجاح الخاصة بهن.

وجاء في المرتبة الثالثة عرض المواقع محل الدراسة لبعض الجداول التي تتضمن إحصائيات وأرقام بنسبة 3,3٪ , تليها رسومات بنسبة 2,5٪ ، وأغلبها بورتريهات لنماذج من النساء اللاتي حققن نجاحًا في العديد من المجالات, وجاء في المرتبة الأخيرة الخرائط بنسبة 1,6٪ .

3- آليات التفاعلية المصاحبة للخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها عبر مواقعها الإلكترونية.

جدول (3) آليات التفاعلية في الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل

آليات التفاعلية	ك	٪
بريد إلكتروني	73	58,4
أرقام هواتف	25	20
إمكانية طباعة	15	12
إمكانية إرسال الملف	12	9,6
المجموع	125	100

يتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن أبرز آليات التفاعلية المصاحبة للخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل تمثل في البريد الإلكتروني بنسبة 58,4٪ , يليه توافر أرقام هواتف بنسبة 20٪ للتواصل مع المنظمة من خلالها. ويتضح من نتائج الجدول عدم توافر الآليات التي تسهل التواصل المباشر مع المنظمة مثل المحادثة ومجموعات الحوار, مما يوضح أن المواقع الإلكترونية كانت مجرد قناة للاتصال في اتجاه واحد لنقل المعلومات من جانب المنظمة للجمهور, دون محاولة تحقيق الاتصال ثنائي الاتجاه للتعرف على أفكار وآراء ووجهات نظر الجمهور.

ثانيا: أبرز أطروحات القضايا الرئيسة التي تعاني منها المرأة الأفريقية والعربية والتي تناولها الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية لمنظمة الأمم المتحدة محل الدراسة.

تشير نتائج تحليل خطاب المواقع الإلكترونية محل الدراسة إلى أن أبرز الأطروحات تمثلت في القضايا الاجتماعية والتي بلغت 150 تكرارًا بنسبة 27,5٪ , تليها القضايا الاقتصادية والتي بلغت 130 تكرارًا بنسبة23,9٪ ، ثم القضايا الصحية والتي بلغت100 تكرارٍ بنسبة 18,3٪ , القضايا التعليمية وبلغت 17,4٪ , ثم القضايا السياسية وبلغت 40 تكرارًا بنسبة 7,3٪ وبالتالي فقد حظيت باهتمام ضئيل من جانب المواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل, ويرجع ذلك إلى أن منظمة الأمم المتحدة ومواقعها تركز بدرجة كبيرة على المشكلات التي تعاني منها المرأة، ودور المنظمة في الإسهام في حلها وفي حين أنها تكتفي فيما يتعلق بالجانب السياسي بإصدار توصيات من خلال مؤتمراتها بضرورة زيادة مشاركة المرأة سياسيًا، وفي إلقاء الضور على جهود بعض الدول في النهوض بالمرأة سياسيًا. وجاء في المرتبة الأخيرة القضايا الخاصة بالمجال الزراعي بلغت 20 تكرارًا بنسبة 3,6٪ ، ثم الرياضي والذي بلغ عشر تكرارات بنسبة 1,8٪ .

1- الأطروحات الرئيسة والخاصة بالقضايا الاجتماعية للمرأة الأفريقية والعربية:

تعد القضايا الاجتماعية أبرز القضايا التي عانت منها المرأة الأفريقية والعربية في خطاب المواقع الإلكترونية محل الدراسة، وقد ظهر في إطارها عدة أطروحات فرعية أبرزها:

أ- العنف الأسري ضد المرأة الأفريقية والعربية.

أشارت نتائج تحليل المواقع الإلكترونية لمنظمة الأمم المتحدة والأفرع التابعة لها، أن أبرز القضايا التي تعاني منها المرأة الأفريقية والعربية تمثلت في قضية العنف ضد المرأة بنسبة كبيرة وتنوعت حالات العنف ومنها: **انعدام المساواة بين الجنسين في الأعمال المنزلية,** وقد قدمت عددًا من الأطروحات في إطار تلك القضية بلغت (49 أطروحة),

والتي يشير أهمها إلى أن انعدام المساواة يهيء قناعة الأطفال اجتماعيًا بأن تلك الأدوار تخص النساء دون الرجال, مما يعوق التغيير عبر الأجيال ويضائل من طموحات الفتيات.

ويشير الخطاب في أطروحة أخرى إلى أن خطورة العنف القائم على نوع الجنس، ترجع إلى تزايد احتمالات تكرارهم للعلاقات العنيفة حين يصبحون بالغين، إما بصفة المعتدين أو بصفة الضحايا. وأظهر التحليل أن أكثر الدول التي تعاني من ذلك هي الصومال والسودان, ويرجع ذلك للصراعات والحروب التي تشهدها هاتان الدولتان.

العنف البدني: وقد تناولته (40 أطروحة) واتفقت أغلب تلك الأطروحات في أن العنف البدني يتمثل في إجبار الفتاة على القيام بالأعمال الشاقة وكذلك تعرضها للضرب سواءً من جانب الزوج أو الأب أو الأبناء الذكور في الأسرة. وأشارت دراسة Azhar et al. (2012) إلى أن العنف القائم على النوع هو إساءة جسدية أو عقلية أو اجتماعية موجهة ضد شخص بسبب دوره أو دورها في المجتمع أو الثقافة, وفي هذه الحالة لا يوجد خيارات أخرى أمام الشخص لرفض أو متابعة الخيارات الأخرى دون عواقب اجتماعية أو بدنية أو نفسية شديدة. كذلك وصفت مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات بأن العنف القائم على النوع يستخدم كمرادف للعنف ضد المرأة, من أجل تسليط الضوء على عدم المساواة بين الجنسين[21].

وتختلف نتائج الدراسة الراهنة مع ما أشار إليه التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحة للطفولة اليونيسيف عام 2014 إلى أن أكثر من 50٪ من الفتيات عانين من العنف الأسري وخاصةً عنف الزوج، وكانت أعلى المعدلات في غينيا الاستوائية، وجمهورية الكونغوديمقراطية، والجابون، وزيمبابوي، والكاميرون؛ وقد يرجع هذا الاختلاف إلى حالة الحروب والصراعات التي شهدتها الدول الأفريقية والعربية في الفترة الأخيرة.

زواج الأطفال والعنف الجنسي والحمل المبكر, واتفقت الأطروحات والتي بلغت (30 أطروحة) إلى أن تلك القضية من أبرز القضايا التي تهدد حياة الفتيات، خاصةً أنها تنتشر بصورة كبيرة في العديد من الدول الأفريقية، وقدم الخطاب العديد من البراهين المنطقية للتدليل على صحة تلك الأطروحات بلغت (11 برهانًا), حيث قدم مثال بدولة ملاوي، والتي تتزوج بها كل عام 12 مليون فتاة قبل بلوغهن سنّ 18 عامًا. وعلى الصعيد العالمي، تتحوّل فتاة واحدة من بين كل خمس فتيات إلى أُم قبل بلوغها تلك السّن أغلبهن في الدول الأفريقية ومن أكثر الدول التي ينتشر بها الزواج المبكر والعنف الجنسي دولة ملاوي, ومن الدول العربية اللاجئات السوريات في لبنان والعراق والأردن, وكذلك فلسطين وبحسب إحصاء عام 2017 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،

فإن 21٪ من الزيجات المسجلة لعام 2017 في قطاع غزة شملت فتيات دون سن 18 عامًا[22].

الزواج القصري للفتيات من مغتصبيهم: وجاء العديد من الأطروحات بلغت (15 أطروحة) في إطار تلك القضية منها قيام العائلات بإجبار النساء على الزواج من مغتصبيهم لمنع الوصمة الاجتماعية لممارسة الجنس قبل الزواج[23]. وقد صاحب تلك الأطروحات عددًا من البراهين بلغت (3 براهين) التي تؤكد صحة تلك الأطروحات بأن بعض قوانين العقوبات في العديد من البلدان العربية والأفريقية تشجع على ذلك وتحمي المغتصب من العقاب بمجرد الزواج من الفتاة المغتصبة, وبالتالي أسهمت تلك القوانين على الهروب من العقاب. وقدم الخطاب أطروحات أخرى تدافع عن بعض الدول, حيث أوضح الخطاب أنه في السنوات الأخيرة قامت بعض الدول العربية مثل مصر ولبنان والأردن والمغرب بتعديل مواد قانون العقوبات التي تحمي الجاني من العقاب حتى لو تزوج الفتاة المغتصبة.

والعنف الجنسي وقد تناولته (20 أطروحة) مثل التعرض للاغتصاب، وخاصةً في مناطق الصراعات المسلحة، وكانت أكثر الدول التي شهت عنفًا ضد المرأة أوغندا ومالي، ومن الدول العربية السودان واليمن, وأرجعت المنظمة حالات العنف ضد المرأة نتيجة الصراعات والحروب التي تشهدها تلك الدول, وكذلك زيادة معدلات العنف الأسري والتحرش الجنسي والزواج المبكر والقسري بين اللاجئات السوريات في الأردن ولبنان والعراق[24].

ج- الحرمان من استخدام تكنولوجيا الإنترنت: وأوضحت الأطروحات التي جاءت في إطار تلك القضية والتي بلغت (7 أطروحات) بأن ذلك يزداد لدى الفتيات خاصةً في المناطق الريفية, فعلى سبيل المثال يزداد عدد الذكور الذين يستخدمون شبكات التواصل مقارنة بالإناث, وهو ما أيدته بعض الدراسات مثل دراسة نوال رضا 2017 والتي أشارت إلى تضاؤل حضور النساء العربيات إلى منظمومة التدوين الرقمي مقارنة بالرجال, فنسبة المدونات الإناث تشكل 34٪ من مجتمع التدوين في العالم العربي[25]. ودراسة premlata, and 2018 Tanuja Jukariya التي أشارت إلى ضعف استخدام النساء للإعلام الجديد[26].

وعن دور المرأة هنا جاء في إطار الضحية, حيث جاء دورها سلبيًا, في حين أن القوى الفاعلة الإيجابية هنا تمثلت في منظمة اليونيسيف والتي تعمل على تسريع المساواة بين الجنسين، بالتصدي لأوجه التمييز والحرمان الخاصة بنوع الجنس. وتُسخّر اليونيسف

كامل قوة حضورها العالمي وشركائها للمساعدة في تحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين. وتُعد خريطة الطريق التي استعانت بها للمساعدة في تهيئة المناخ لتكافؤ الفُرص.

ومن البراهين المنطقية التي قدمها الخطاب للتدليل على صحة الأطروحات التي عرضها حول قضية عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة، نتائج دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة بروموندو، وهي منظمة غير حكومية عالمية تعمل على تعزيز العدالة بين الجنسين ومنع العنف من قبل إشراك الرجال والفتيان، وبالتعاون مع شركاء البحوث المحليين وهي دراسة رائدة متعددة البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA), حيث أجرت مسحًا لـ 10000 رجلٍ تتراوح أعمارهم بين 18 و 59 عامًا، في مصر والمغرب ولبنان وفلسطين، حول مواقفهم من المساواة بين الجنسين وتصورات الذكورة. أوضحت الدراسة أن 26٪ من عينة الدراسة يرون أن على المرأة ضرورة تحمل العنف من أجل الحفاظ على الأسرة, وأن أقل من ربع العينة يرون ضرورة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكان أغلبهم في لبنان ويتمتعون بمستوى تعليمي عالٍ[27].

2- الأطروحات الرئيسة المتعلقة بالقضايا الاقتصادية التي تعاني منها المرأة الأفريقية والعربية في الخطاب الإعلامي بالمواقع الإلكترونية محل الدراسة.

في إطار الأطروحات الرئيسة المتعلقة بالقضايا الاقتصادية التي تعاني منها المرأة الأفريقية برزت عدة إطروحات فرعية منها:

أ- **عدم المساواة في سوق العمل:** وعبر عنها (14 أطروحةً) و(تسع براهين)، سواءً من حيث مجال العمل أو من حيث حصول الرجال على أجور أعلى من النساء في نفس المهنة, ومن أمثلة البراهين على ذلك منها دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية شملت 115 دولةً حول العالم، أن نسبة النساء العاملات في العالم بلغت 39٪ من مجموع العاملين في العالم, وكانت أغلب المهن الكبرى من نصيب الرجال مقارنة بالنساء, ففي أفريقيا بلغت نسبة من يشغل منصب مدير من النساء 12٪ من مجموع من يشغل هذا المنصب.

وأشارت العديد من الأطروحات أن الفتيات في أفريقيا تعانين من **محدودية للوصول إلى الفرص الاقتصادية** والخدمات الاجتماعية وعمليات صنع القرار. ولوحظ أن احتمال حصول الشابات على عمل لائق لا يزال أقل من احتمال نظرائهن الذكور.

ب- **إدارة الموارد الاقتصادية للأسرة والمعاناة في تحمل المسؤولية الكاملة للأسرة:** وعبر عنها (7 أطروحاتٍ) نتيجة غياب الزوج بسبب السجن أو الموت نتيجة الحروب, أو مع وجود الزوج الذي يفتقر إلى وجود عمل ومصدر للعيش.

ج- عدم المساواة في **العمل بمجال العلوم والتكنولوجيا:** وتناولها (7 أطروحاتٍ) وهذا لا ينطبق فقط على المرأة الأفريقية والعربية، ولكن يشمل النساء في جميع أنحاء العالم, وبرهن الخطاب على ذلك بأن أقل من 30٪ من الباحثين في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في العالم من النساء, ويتم نشر أبحاثهن بشكلٍ أقلٍ, ويتقاضين أجورًا أقل مقابل أبحاثهن ولا يتقدمن بقدر الرجال في مهنهن.

د- قيام النساء بحصة أعلى من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر, وعبر عنها (10 أطروحاتٍ) والتي يتفق أغلبها بأن ذلك يحد من عدد الساعات التي يمكن أن تكرسها المرأة للعمل مدفوع الأجر، ويقيد قابلية تنقلها ويحد من وصولها إلى موارد السوق والمعلومات[28].

وتمثلت أبرز القوى الفاعلة هنا في منظمة الأمم المتحدة للمرأة مع منظمة أوكسفام الدولية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)، والتي جاء دورهم إيجابيًا في إطار المسؤولية الاجتماعية من خلال إجراء مشاورات إقليمية تضمن إشراك الجيل الجديد من القائدات والشابات الناشطات في المساواة بين الجنسين وتمكين وحقوق النساء والفتيات.

3-الأطروحات الرئيسة الخاصة بالقضايا الصحية التي تعاني منها المرأة.

تبين من تحليل الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية محل الدراسة ظهور عدد من الأطروحات الخاصة بالقضايا الصحية منها:

أ- تمثلت أبرز الأطروحات والتي بلغت (20 أطروحةً) و (9 براهين) في **تدهور الوضع الصحي للمرأة** الأفريقية والعربية خاصةً في فترة الحمل، وكانت أكثر الدول جنوب أفريقيا, وقدم الخطاب برهانًا على ذلك بأن كل دقيقتين **تموت امرأة أثناء الولادة,,** وأكثر من 800 امرأةٍ كل يوم بسبب المضاعفات المرتبطة بالحمل والعديد من الأمهات يتعرضن للإصابات أو غيرها من النتائج الموهنة.

ب- الأنيميا وسوء التغذية التي تعاني منها المرأة الأفريقية والعربية بسبب الفقر ونقص الدواء والعادات الغذائية السيئة، وذلك نتيجة الصراعات والحروب, وتناولتها (15 أطروحةً)

ج- انتشار مرض الإيدز بدرجة كبيرة وعبر عن ذلك (19 أطروحةً)، وبرهن الخطاب على ذلك بدراسة أجرتها منظمة اليونيسيف توصلت بأنه تصاب نحو 7,000 فتاة مراهقة ممن تتراوح أعمارهنّ بين 15 و24 عامًا بفيروس العوز المناعي البشري كل أسبوع أكثرهن في الدول الأفريقية[29]. فهناك أربعة من كل خمس إصابات بفيرس المناعة المكتسبة (الإيدز) من الفتيات المراهقات[30]. معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الشابات والفتيات في شرق وجنوب أفريقيا هو ضعف نظرائهن الذكور.

د- أن **انتشار ختان الإناث:** ومايترتب عليه من تشويه للأعضاء التناسلية والآثار النفسية السيئة للمرأة والخسائر الاقتصادية، وهو ما أشارت إليه العديد من الأطروحات بلغت (12 أطروحةً), حيث أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن إجمالي تكاليف معالجة الآثار الصحية لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية سيصل إلى 1.4 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم سنويًا, وتوضح المنظمة إلى أن هذه التكاليف ستقترب من 10٪ من إجمالي نفقات بعض الدول السنوية على الصحة في المتوسط. وقد يرتفع هذا الرقم إلى 30٪ في بعض البلدان, وكانت أكثر الدول التي تنتشر بها ظاهرة ختان الإناث السودان ومصر والعراق, وقد صاحبت تلك الأطروحات بعض البراهين المنطقية التي تؤكد ذلك, منها تعرض 8 من بين كل 10 فتيات لظاهرة الختان[31].

وجاءت المرأة هنا في إطار الضحية, بينما الأمم المتحدة وبعض الوكالات التابعة لها جاءت كقوى فاعلة إيجابية في أطار دور المسؤولية الاجتماعية، من خلالها محاولتها القضاء على كل أشكال التميز ضد المرأة ومساعدتها على التمتع بوضع صحي أفضل. كما تمثلت أبرز القوى الفاعلة كذلك في المنظمات وهيئات المجتمع المدني، والتي جاء دورها إيجابيًا في إطار المسؤولية الاجتماعية التي تسعى إلى تحسين الوضع الصحي للمرأة، من خلال توعيتها وتعريفها بالسوكيات الصحية الجيدة، وكيفية العناية بصحتها في فترة الحمل والولادة، وتشجيعها على رفض السلوكيات الخاطئة مثل المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للأمومة والطفولة، واللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث.

كما تمثلت أبرز القوى الفاعلة في الحكومة المصرية والتي جاء دورها إيجابيًا من خلال مناهضة ختان الإناث وحظرت هذه الممارسة في عام 2008، وزادت عقوبتها في عام 2016. وتعمل الأمم المتحدة بالشراكة مع الحكومة المصرية ومنظمات المجتمع المدني

لمناهضة العنف ضد المرأة وخاصةً ختان الإناث، وتعزيز قدرة الشركاء على منع العنف والتصدي له، وتشجيع تغيير الثقافة الاجتماعية[32].

كما قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، في استضافة العرض الأول بمدينة نيويورك للفيلم الطويل الفريد بيلي Pili الحائز على جوائز عن النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في تنزانيا. الفيلم عبارة عن تعاون بين صانعي الأفلام والمجتمع، لالتقاط رحلة امرأة من خلال المشقة والألم والتحمل والأمل[33].

4-الأطروحات الرئيسة الخاصة بقضايا التعليم التي تعاني منها المرأة الأفريقية والعربية

الحرمان من التعليم، فقد أشارت بعض الأطروحات بلغت (18 أطروحةً) إلى أن العديد من الفتيات يحرمن من التعليم، وقدم خطاب منظمة الأمم المتحدة بعض البراهين بلغت (6 براهين) التي تؤكد ذلك منها أن أكثر من 2.2 مليون طفل يفتقدون إلى التعليم. ويترك ما لا يقل عن 12٪ من الفتيات المدارس الإبتدائية بسبب الحمل أو الزواج في جنوب السودان[34], الفتيات معرضات لخطر التسرب من المدرسة, حيث 43٪ من الفتيات من الأسر الأكثر فقرًا لا يتابعن تعليمهن[35]. وفي مخيم كاكوما بكينيا تعاني الشابات من الوصول غير المتكافئ إلى التعليم وتطوير المهارات، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي يهيمن عليها الرجل[36]. كما تشهد بعض المناطق مثل دول شرق أفريقيا زيادة التحاق الأطفال بالتعليم الإبتدائي, يظل وصول النساء إلى التعليم الثانوي والعالي محدودًا وذلك طبقًا للتقرير الدولي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)[37].

5-الأطروحات الخاصة بالقضايا السياسية للمرأة في الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل.

انخفاض المشاركة السياسية للمرأة: وقد تناولها (15 أطروحةً) سواءً فيما يتعلق باتخاذ القرارات السياسية أو المشاركة البرلمانية, وصاحب الأطروحات التي جاءت في إطار تلك القضايا بعض البراهين المنطقية بلغت (3 براهين) والتي تشير إلى أن المتوسط الإقليمي في المنطقة العربية يمثل للبرلمانيات أعلى بقليل من 12٪ , وهو أقل من المتوسط العالمي المنخفض بالفعل والبالغ 20٪ . وفي دولة مثل نيجيريا فإن المشاركة السياسية للمرأة لا تزال منخفضة للغاية، فأقل من 6٪ من النساء في البرلمان عام 2019، نيجيريا لديها واحدة من أدنى معدلات تمثيل الإناث في البرلمان في جميع أنحاء أفريقيا، وعلى

الصعيد العالمي، تحتل المرتبة 181 من أصل 193 دولة، وفقًا للاتحاد البرلماني الدولي[38]

وعلى الرغم من أن بعض الدول الأفريقية سنت قوانين تنص على أن المرأة يجب أن تحظى بنسبة 50٪ من المقاعد البرلمانية، إلا أن عند إجراء الانتخابات الفعلية فإن النساء تحظى بنسب منخفضة من المقاعد مثل جمهورية غينيا اعتمدت قانونًا بشأن التكافؤ ينص على أن المرأة يجب أن تحتل خمسين٪ من قوائم المرشحين للمناصب الانتخابية. وتنص المادة 2 من القانون الذي تم اعتماده بالإجماع على ما يلي: "ينطبق التكافؤ على أي قائمة مرشحين للانتخابات الوطنية والمحلية، وكذلك على شغل المناصب الانتخابية في المؤسسات العامة". وبدأ العمل بهذا القانون منذ الانتخابات التشريعية لعام 2013, إلا أن عند إجراء الانتخابات حظيت المرأة على 25 مقعدًا من أصل 114 مقعدًا[39].

6-الأطروحات الخاصة بقضايا الزراعة في الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل منها:

أ- **ضعف حصول المرأة على الموارد والأصول الإنتاجية**: وتناولها (5 أطروحاتٍ), ومنها أنه على الصعيد العالمي تعمل امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء في الزراعة. وتقوم النساء بجمع وقود الكتلة الحيوية ومعالجة المواد الغذائية يدويًا وضخ المياه, ولم تزل الحواجز الهيكلية والأعراف الاجتماعية التمييزية تعوق سلطة صنع القرار للمرأة في الأسر والمجتمعات الريفية. وتفتقر النساء والفتيات في المناطق الريفية إلى المساواة في الحصول على الموارد والأصول الإنتاجية، والحصول على الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والهياكل الأساسية (بما في ذلك المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي)، في حين يمارس كثير منهن مهنًا كثيرة مجهولة أو غير مدفوعة الأجر، حتى مع زيادة أعباء عملهن كثيرًا بسبب هجرة الرجال إلى الخارج. وعلى الصعيد العالمي، وباستثناء عدد قليل من الحالات، تكشف المؤشرات المتعلقة بنوع الجنس والتنمية عن المرأة الريفية تعاني أكثر من الرجل في المناطق الريفية، فضلًا عن ما يعايشنه من فقر وإقصاء وتأثر بتبعات تغير المناخ.

ب-**الحرمان من ملكية الأراضي الزراعية**: وعبر عنها (3 أطروحاتٍ) و(برهان واحد) أشار أن أغلب من يمتلك الأراضي الزراعية هم من الرجال.

7-الأطروحات الخاصة بالمجال الرياضي في الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل:

وأوضحت الأطروحات التي جاءت في إطار تلك القضية والتي بلغت (أطروحتان) إلى عدم المساواة بين الجنسين في ممارسة الكثير من الألعاب الرياضية، فغالبًا ما يكون لدى الناس في الدول الأفريقية والعربية، قوالب نمطية حول المرأة مثل البقاء في المنزل والقيام بالطهي والغسيل. وبعض الناس يرون أن النساء لا يمكنهن النجاح في شتى المجالات[40].

تقيم الأطروحات الخاصة بقضايا المرأة الأفريقية والعربية بالخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية محل الدراسة:

يتضح من خطاب المواقع الإلكترونية لمنظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والخاضعة للتحليل، أن قضايا المرأة العربية والأفريقية ترتبط ببعضها البعض، فمثلًا القضايا الاقتصادية تؤدي إلى قضايا متعلقة بالتعليم, حيث تجبر الظروف الاقتصادية السيئة الكثير من الأسر إلى إجبار الفتيات على ترك التعليم، إما للعمل والمساعدة في توفير دخل للأسرة, أو الزواج المبكر للفتاة لتقليل العبء الاقتصادي عن الأسرة، وأيضًا الظروف الاقتصادية تؤدي إلى مشكلات صحية لعدم قدرة الأسرة على دفع تكاليف العلاج.

كما أن قضايا العنف ضد المرأة هي أبرز القضايا التي أشار إليها الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل, وهو ما يتفق مع نتائج بعض الدراسات مثل دراسة شيرين كامل العراقي 2019, حنان عبد المجيد 2017, ومها عبد المجيد 2015, ونجلاء جعفر عبد الوهاب 2017, مما يشير إلى أن هناك الكثير من الموروثات الثقافية السائدة، وكذلك التفسير الخاطيء للعديد من النصوص الدينية التي تكرس هيمنة الرجل وتشجع العنف ضد المرأة.

لم يشر الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية خلال فترة التحليل إلى أيًا من القضايا المتعلقة بالجانب الفني أو الثقافي, مما يشير إلى معاناة المرأة وكثرة القضايا الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي تواجهها والتي لا تجعلها تهتم بالنواحي الثقافية أو الفنية؛ لإنشغالها بتحسين ظروفها ومستوى معيشتها. بالإضافة إلى الأفكار التي تسيطر على كثير من الرجال والتي ترى أن المرأة تنحصر في أدوار معينة مثل الأعمال المنزلية وخدمة الزوج فقط.

ثالثا: الأطروحات الخاصة بتمكين المرأة الأفريقية والعربية في الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية محل الدراسة:

1- **فيما يتعلق بالأطروحات الخاصة بمجالات تمكين المرأة الاجتماعية تمثل أغلبها في الدور الذي أدته بعض النخب النسائية للتصدي للمشكلات الاجتماعية ومواجهة العنف الذي تعاني منه المرأة,** حيث ألقت الأمم المتحدة الضوء على بعض النماذج الناجحة والتي تصدت لتلك المشكلات وذلك في (22 أطروحةً)**, مثل جهود السيدة باندا في دولة ملاوي،** والتي ساعدت على تغيير وجهات النظر والقوانين. كان مجتمعها هو الأول في ملاوي، الذي ينتشر به زواج الأطفال والعنف الجنسي، وقد ساعدت حملتها في رفع الحد الأدنى القانوني لسن الزواج من 15 إلى 18 عامًا في جميع أنحاء البلاد. وقد جاء هنا دور المرأة إيجابيًا وفي إطار المسؤولية الاجتماعية والتي تسعى للنهوض بوضع المرأة.

وكذلك **جهود السيدة رشا حفار** والتي تبلغ من العمر 30 سنةً، ناشطة في مجال حقوق المرأة من تونس حائزة على جوائز، ومؤسس ورئيس "Not 4 Trade"، أول منظمة غير حكومية لمكافحة الإتجار بالبشر في تونس. وهي عضو في فريق عمل بكين للشباب[41]. وقد جاءت المرأة هنا في إطار المسؤولية الاجتماعية والتي تسهم بدور في حل مشكلات المرأة.

2- **جهود بعض الحكومات العربية في مواجهة العنف ضد المرأة** وتناولها (20 أطروحةً)**,** و (15برهاناً)، مثل تعديل بعض مواد قوانين العقوبات في العديد من الدول: حيث ألغى البرلمان الأردني القانون الذي سمح للمغتصبين بتجنب المقاضاة عن طريق الزواج من ضحاياهم.

وتمثلت أبرز القوى الفاعلة هنا في منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والذي جاء دورهم إيجابيًا**,** حيث شرعا في مبادرة عالمية جديدة تعددية السنوات تركز على القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ويطلق عليها اسم (مبادرة تسليط الضوء)**,** وسميت المبادرة بهذا الاسم لأنها تركز الاهتمام على هذه المسألة، وتدفع بها إلى دائرة الضوء وتضعها في طليعة الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتقدم المبادرة استثمارًا أوليًا في حدود 500 مليون يورو سيكون الاتحاد الأوربي المسهم الرئيس فيه. وسوف توجه الدعوة إلى المانحين والشركاء الآخرين للانضمام إلى المبادرة لتوسيع نطاقها وفرص الإفادة منها. وسوف تتمثل آلية التنفيذ في صندوق استئماني متعدد أصحاب المصلحة يديره مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء

بدعم من الوكالات الرئيسة المتمثلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتحت إشراف المكتب التنفيذي للأمين العام[42].

كما تمثلت أبرز القوى الفاعلة هنا في بعض الدول العربية والتي جاء دورها إيجابيًا مثل مصر والتي أضاءت الأهرامات ومكتبة الإسكندرية باللون البرتقالي، والذي يمثل رمزًا لجهود مكافحة العنف ضد النساء تزامنًا مع حملة ال16 يومًا لمناهضة العنف القائم على الجنس, وكذلك المغرب والتي أضاءت قنطرة محمد السادس, والأردن والتي أطلقت حملة HeForShe وهي حملة تضامن عالمية لحشد دعم الرجال للمساواة بين الجنسين، ودولة لبنان والتي أطلقت حملة (بكير عليها) التي دعت إلى القضاء على ظاهرة الزواج المبكر للقاصرات، والتي تحرم الفتيات من التعليم وتؤدي إلى العزلة[43].

ومن أبرز القوى الفاعلة في مجال مكافحة الإتجار بالبشر بعض الدول العربية، والتي جاء دورها إيجابيًا مثل تونس، والتي أعدت قانون مكافحة الإتجار، واللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص. ويوجد في مصر والأردن ولبنان بعض المنظمات التي تعمل في هذه القضية[44].

2- **الأطروحات الخاصة بالتمكين في المجال الاقتصادي** تتمثل في:

- عقد الأمم المتحدة للمرأة ندوات ومؤتمرات في بعض البلاد الأفريقية والتي تناولتها (18أطروحةً) لتعريف النساء بحقوقهن, والحصول على تعهدات من الشابات بمواصلة كسر الأسقف الزجاجية التي تمنعهن من تولي الوظائف التي يهيمن عليها الذكور تقليديًا مثل تلك الموجودة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.
- إلقاء الضوء على بعض النماذج الناجحة في العالم العربي مثل الشيخة انتصار الصباح حاصلة على "جائزة المرأة العربية" عام 2018 لإطلاقها وعملها على مجموعة مبادرات تركز على إضافة قيمة إلى حياة الناس، مثل مبادرة النوير ومؤسسة انتصار التي تتخصّص في تقديم الدعم النفسي للنساء المتضررات من الحرب.
- التمكين الاقتصادي وخاصةً في دول مثل جنوب السودان وذلك من خلال تدريب الأمهات الشابات والشبان غير الملتحقين بالمدرسة على مهارات الكمبيوتر، الخياطة، العمل في المطاعم، تصفيف الشعر، النجارة، الحساب ومحو الأمية؛ لتمكينهم من إعالة أنفسهن وتأمين مستقبل أكثر إشراقًا لهم ولعائلاتهن[45].

- قيام الأمم المتحدة بتدريب النساء الريفيات في العديد من الدول على إقامة مشروعات صغيرة، مثل الجزائر يتم مساعدة الفتيات الريفيات في الحصول على مصنع لتجهيز الحليب لإنتاج جبن الماعز, وكذلك تدريبهم على كيفية إنتاج العسل, وفي تنزانيا يتم تدريب الفتيات على تربية الأغنام الأكثر صلابة والمقاومة للجفاف، وكيفية الإفادة من الصوف في إنتاج السجاد للأسواق المحلية[46].

3-**الأطروحات الخاصة بتمكين المرأة فيما يتعلق بتمتعها بوضع صحي أفضل:**

- التمكين فيما يتعلق بالتمتع بوضع صحي أفضل وعبر عنها (30 أطروحةً) من خلال القضاء على بعض الظواهر السلبية، مثل الزواج المبكر – تنظيم الأسرة – القضاء على ختان الإناث.
- تمكين المجتمع المدني من مكافحة ختان الإناث.

4-**الأطروحات الخاصة بتمكين المرأة في المجال التعليم في الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل:**

- وفيما يتعلق **بالتمكين في مجال التعليم** وعبر عنها (25 أطروحةً) تتمثل في تشجيع للنساء على الذهاب للمدارس وفي إتقان وتعلم علوم الإنترنت والكمبيوتر، وخاصةً في المناطق الأكثر تضررًا, وكانت القوى الفاعلة هنا في المرأة، والتي جاء دورها إيجابيًا من خلال إصرارها على مواصلة التعليم وتشجيع غيرها من الفتيات على إكمال تعليمهن، خاصةً في مخيمات اللاجئين المتضررين من الحروب والصراعات المسلحة, وتمثلت كذلك أبرز القوى الفاعلة في منظمة الأمم المتحدة للمرأة وبعض حكومات الدول، مثل حكومة اليابان والتي جاء دورهم إيجابيًا في إطار المسؤولية الاجتماعية, فقد دعمت منظمة الأمم المتحدة للمرأة مشروعًا في مخيم كاكوما بكينيا ومستوطنة كالوبيي وصل إلى 2850 شخصًا في (2018- 2019). زود المشروع النساء في المخيم والمجتمعات المضيفة بالمهارات المعيشية والقيادية. كما دعمت جهود الدعوة لمنع العنف ضد المرأة، وتحسين وصول الفتيات إلى التكنولوجيا وإشراك المزيد من النساء في العمل الإنساني[47].

وتمثلت أبرز القوى الفاعلة هنا في منظمة اليونيسيف، والتي جاء دورها إيجابيًا في إطار من المسؤولية الاجتماعية من خلال مساعدة النساء على مواصلة تعليمهن,

5-**الأطروحات الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة:** وقد تناولتها(22 أطروحة) منها:

أ- قيام بعض الدول وخاصةً العربية **بزيادة نسب تمثيل المرأة في البرلمان,** مثل الجزائر حيث يمثل النساء في البرلمان الجزائري نسبة 30٪ , وكذلك السعودية والتي سمحت للمرأة

بدخول مجلس الشورى[48]، وفي انتخابات 2018 بالكاميرون ارتفع تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ من 20٪ إلى 26٪ [49].

ويتضح هنا أن القوى الفاعلة تمثلت في حكومات بعض الدول مثل الجزائر والسعودية والكاميرون، والتي جاءت في دور إيجابي فقد سمحت بزيادة نسبة المشاركة السياسية للمرأة.

ب- تقديم منظمة الأمم المتحدة للمرأة دورات تدريبية للكثير من النساء في الدول الأفريقية للتدريب على كيفية الترشح في الانتخابات والمشاركة السياسية.

ج- **الاهتمام بالتمكين السياسي لذوي الإعاقة من النساء**: ومثال لذلك السيدة لويس أوتا، 38 سنةً من نيجيريا تعاني من شلل أطفال، والتي تلقت تدريب من الأمم المتحدة وقامت بالترشح في الانتخابات البرلمانية وحظيت بتأييد كبير[50].

د- دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجهود منظمات المجتمع المدني وبعض البرلمانيين في العديد من الدول من أجل الضغط على الحكومات لسن قانونًا بشأن التكافؤ، ينص على أن المرأة تحتل خمسين٪ من قوائم المرشحين للمناصب الانتخابية.

6-**الأطروحات الخاصة بمجال تمكين المرأة فيما يتعلق بالمجال الزراعي,** وبلغت (7 أطروحاتٍ) منها:

تقديم منح من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومؤسسة Recherches Environnement Medias (PREM **للتدريب على الزراعة**: لتمكين المرأة الريفية على تشكيل العديد من التعاونيات وتعليم أعضاءها كيفية زراعة شجرة غنية بالفيتامينات تسمى Moringa، وكيفية تنظيف وتجفيف وبيع أوراقها بمساعدة تكنولوجيا الطاقة الشمسية. تستخدم Moringa كدواء أو مكمل غذائي من قبل المجتمعات في جميع أنحاء العالم، كما تدعم التنوع البيولوجي وتمنع تآكل التربة.

7- **الأطروحات الخاصة بالتمكين في المجال الرياضي,** وبلغت (3 أطروحاتٍ) منها:

1- **تشجيع لعب النساء لكرة القدم**: والتي ينظر لها على أنها تخص الرجال فقط مثال اشتراك الكثير من الفتيات ممارسة كرة القدم الأمريكية، والإنضمام لفريق SheWolves شي ولفيز في القاهرة والذي تأسس عام 2016، وجاءت المرأة هنا في إطار الإصرار على النجاح ولتحديها للقوالب النمطية التي ترى أن كرة القدم للرجال فقط، وتمثلت هنا أبرز القوى الفاعلة في بعض الرجال المصريين الذين جاءوا في دور

إيجابي حيث يقومون بدعم زميلاتهم في فريق شي ولفيز وحضور العديد من مبارياتهن[51].

2-**إنشاء منظمات رياضية:** كجزء من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتمويل من حكومة اليابان من أجل التمكين الرياضي للمرأة الأفريقية مثل منظمة Moving the Goalposts ومقرها كينيا لتدريب الفتيات وتشجيعهن على ممارسة الألعاب الرياضية المختلفة[52].

تقييم الأطروحات الخاصة بتمكين المرأة في الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل.

اهتمت المواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل بإبراز الدور والجهود الذي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بشئون المرأة الأفريقية والعربية في تمكينها, وكانت أبرز مجالات التمكين التي أسهمت فيها المنظمة الدولية المجال الاقتصادي والصحي والتعليمي, بينما المجالات الأخرى مثل المجال الاجتماعي والسياسي كانت المنظمة تعقد العديد من الندوات والمؤتمرات لتوجيه الدعوة للحكومات وصناع القرار في أفريقيا والعالم العربي، لتمكين المرأة سياسيًا واجتماعيًا, فمثلا التمكين السياسي للمرأة يحتاج لتعديل بعض القوانين الداخلية.

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة **دراسة إيميلي أندرسون** 2014، والتي توصلت إلى أن التمكين الاقتصادي كان أكثر الموضوعات التي تناولتها المنظمات الدولية ومتعددة الجنسيات عبر حساباتها على تويتر.

قدم خطاب المواقع الإلكترونية الحكومات وصناع القرار في أفريقيا والعالم العربي كقوى فاعلة إيجابية تعمل جاهدة على تمكين المرأة ومشاركتها في عملية التنمية, وكذلك مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والتي تبذل جهودًا كبيرة في تنمية وتوعية المرأة.

رابعًا: أطر أسباب القضايا التي تعاني منها المرأة الأفريقية والعربية بالخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية محل الدراسة.

1- **أطر أسباب قضايا العنف ضد المرأة:**

- تتمثل أطر الأسباب الخاصة بانعدام المساواة في الأعمال المنزلية في أن الأبناء منذ الصغر يرون انعدام المساواة بين الرجال والنساء الذين يعتنون بهم، وبالتالي تنشأ الفتيات في جو من انعدام المساواة حتى يصبح لديهن قناعة بأن ذلك الوضع هو الطبيعي.

- الحرمان من الفرص وأشكال العنف المختلفة التي تعاني منها النساء والفتيات ينبعان من نظام (تقليدي وديني وقانوني وسياسي واقتصادي ..إلخ) يؤسس ويديم سلطة الرجل وهيمنته.
- بعض مواد قانون العقوبات التي تجبر الفتاة على الزواج من مغتصبيها, حيث يتم استغلال تلك القوانين من جانب الجاني للهروب من العقاب.
- التفسير الخاطيء للنصوص الدينية خاصةً في دول العالم الإسلامي والتي تقف دائمًا بجانب الرجل.

2-أطر الأسباب الخاصة بالمشكلات الاقتصادية.

بسبب المعايير الاجتماعية والثقافية الضارة التي تملي وضع المرأة غير المتكافئ، وأدوارها في المجتمع، والسيطرة على حياتهن الخاصة. وبالتالي حرمانهن من اتخاذ القرارات الهامة, بالإضافة إلى العديد من مخالب الفقر الأخرى, مثل زواج الأطفال والزواج القسري، وعدم إمكانية الحصول على وظيفة مناسبة، والعنف القائم على نوع الجنس، والممارسات التقليدية الضارة تؤدي إلى تفاقم وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية.

بالإضافة إلى الصراعات والحروب والتي تؤدي إلى موت العائل الرئيس للأسرة أو موته فتتحمل المرأة العبء الاقتصادي الكامل.

فيما يتعلق بعدم المساواة في سوق العمل، فتمثلت أطر الأسباب التي عرضتها المواقع الإلكترونية محل الدراسة في القواعد الجنسانية, والمعايير الثقافية التقيدية مما يجعل النساء أكثر تقييدا فيما يتعلق باختياراتهن في البحث عن عمل بأجر[53].

3-أطر الأسباب المتعلقة بتدهور الوضع الصحي للمرأة في خطاب المواقع الإلكترونية محل الدراسة.

أ- في انتشار الفقر, نقص التمويل الصحي من جانب الأنظمة الحاكمة, وأرجعت ذلك إلى تهرب الشركات الكبرى من دفع الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات، وبالتالي خفض الإنفاق الاجتماعي لسداد الدين العام, مما يترتب عليه خفض الإنفاق على الرعاية الصحية، مثال ذلك زامبيا والتي تشهد انخفاض بنسبة 27٪ في استثمارات الرعاية الصحية، وزيادة في خدمة الدين بنسبة 790٪ بين عامي 2015 و2018، وكذلك كينيا حيث زادت خدمة الديون بنسبة 176٪ والاستثمارات الصحية انخفضت بنسبة 9٪ بين عامي 2015 و2018[54].

ب- انتشار المعتقدات الدينية الخاطئة والمعتقدات الثقافية السلبية خاصةً فيما يتعلق بختان الإناث.

ج- كما أشارت الأمم المتحدة ضمنًا أن من أسباب تدهور الوضع الصحي وانتشار فيرس الإيدز في بعض الدول الأفريقية، هو العلاقة الجنسية المثلية. لم توضح المنظمة رأيها في خطورة العلاقة الجنسية المثلية، ولكنها اكتفت بالإشارة إلى أن العديد من الدول بلغت حوالي 98 دولة على مستوى العالم تجرم المثلية، وأوضحت إحدى الدراسات التي عرضها الخطاب الإعلامي محل الدراسة أن مرض الإيدز يقل في الدول التي تجرم المثلية[55].

ح- وكذلك فإن تكاليف الرعاية السابقة للولادة وخدمات الولادة، إلى جانب التحديات الأخرى يمكن أن تردع النساء الحوامل عن البحث عن الرعاية التي تشتد الحاجة إليها، مما يعرض حياة الأمهات وأطفالهن للخطر[56].

4-وتمثلت أطر الأسباب قضايا التعليم بالخطاب الإعلامي محل الدراسة في الأتي:

الفقر والظروف الاقتصادية السيئة التي تجبر الفتيات على ترك المدارس لعدم قدرتهن على تحمل تكاليف الملابس والأدوات المدرسية, **والعنف والصراعات المسلحة** التي يترتب عليها إما موت العائل الرئيس للأسرة فتضطر الفتيات إلى ترك المدرسة لإعالة أسرهن, أو نزوح الكثير من الأسر خاصةً في مناطق الصراعات المسلحة مما يضطر الأبناء إلى ترك المدرسة. وأيضًا بعض **الأفكار الثقافية التقيدية التي لاترى ضرورة لتعليم الفتيات** وأن الزواج أهم من التعليم للفتاة.

5- أطر أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة في الخطاب الإعلامي محل الدراسة:

1- رفض الكثير من الأزوج مشاركة زوجاتهم الترشح في المناصب القيادية أو الترشح في الانتخابات البرلمانية.

2- الكثير من النساء يفتقرن إلى الشجاعة ويشكون في قدراتهن على الترشح في الانتخابات البرلمانية.

3- بعض النساء يفتقرن إلى الموارد المالية لتمويل حملتهن أو لبدء مبادرات لمجتمعهن.

6-أطر الأسباب الخاصة بالمشكلات التي تواجهها المرأة في مجال الزراعة.

الأعراف والعادات الاجتماعية التي حرمت المرأة تقليديًا من الحق في امتلاك الماشية والأراضي الزرعية واقتصارها على الرجل فقط.

8- **أطر أسباب القضايا الخاصة بالمجال الرياضي في الخطاب الإعلامي محل الدراسة.**

الأفكار الثقافية التقيدية والسائدة في أفريقيا والعالم العربي، والتي تضع المرأة في أدوار محددة منها الأعمال المنزلية وخدمة الزوج فقط.

التفسير الدينى الخاطيء، والتي تحرم ممارسة المرأة لبعض الألعاب الرياضية. كما أن بعض المؤسسات الرياضية تكون معدة للرجال فقط، ولا تسمح للنساء والفتيات بالإلتحاق بها.

تقييم أطر الأسباب الخاصة بقضايا المرأة الأفريقية والعربية بالخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة محل الدراسة.

تمثل أبرز أطر الأسباب التي قدمها الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة للقضايا التي تعاني منها المرأة الأفريقية والعربية في العادات والقوانين والأفكار الثقافية التقيدية والتفسير الخاطيء للنصوص الدينية والتي ترى أنها تكرس معاناة المرأة. وعلى الرغم من ذلك فإن المنظمة كانت تتبع الأسلوب الدبلوماسي في عرضها لأسباب قضايا المرأة، فعلى الرغم من أنها أشارت إلى أن القوانين ببعض الدول الأفريقية والعربية تكرس معاناة المرأة وهي إشارة ضمنية إلى أن صناع القرار في تلك الدول مسؤلون عن معاناة المرأة، إلا أنه حينما تتحدث عن حكومات أفريقية أو عربية صراحة فإنها تقدمها كقوى فاعلة إيجابية تسعى جاهدة لتمكين المرأة ومشاركتها في عملية التنمية.

تمثلت القوى الفاعلة السلبية الوحيدة التي قدمها خطاب منظمة الأمم المتحدة في جماعات المسلحة والكثير من الأسر العربية والأفريقية التي تزيد من معاناة المرأة.

خامسا: أطر الحلول الخاصة بالقضايا التي تعاني منها المرأة الأفريقية والعربية بالخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل.

1-**أطر الحلول فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية في الآتي:**

1- تطبيق القوانين الوطنية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والمعاقبة عليها.
2- اعتماد وتنفيذ خطط وطنية في كافة القطاعات وتزويدها بالموارد الكافية لمنع العنف ضد المرأة.
3- جمع البيانات وتحليلها بشأن انتشار مختلف أشكال العنف ضد النساء والفتيات.
4- إعداد حملات وطنية واشتراك مختلف مؤسسات المجتمع المدني بها لمنع العنف ودعم النساء اللاتي تعرضن للإيذاء.
5- التنفيذ الكامل للقوانين والسياسات المناهضة للعنف الجنسي في مناطق النزاع.

6- إعداد مدربين من الرجال والنساء كصناع تغيير، لتعزيز المساواة بين الجنسيين ليصبحوا سفراء. التغيير وتحدي تقاليد الزواج المبكر[57].

2-أطر الحلول فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادي.

تشجيع الفتيات في سن مبكر على دراسة العلوم والتكنولوجيا, وجعلهن متحمسات وجريئات بشأن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وعلوم الكمبيوتر, عندما يكبرن يمكنهن التفكير في وظائف التكنولوجيا.

3-أطر الحلول حول تدهور الوضع الصحي تمثل في:

أ- يجب على الحكومات فرض ضرائب عادلة، وتوفير الرعاية الصحية الجيدة الممولة من القطاع العام، وضمان حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين للجميع.

ب- تطبيق قوانين رادعة على من يرتكب جريمة الختان، وإقناع الناس بأهمية مناهضتها, تنظيم الجمعيات الأهلية لندوات توعية وزيارات منزلية عن طريق الرائدات والمرشدات بالقرى والنجوع.

4- أطر الحلول التي تناولها الخطاب الإعلامي محل الدراسة حول قضايا التعليم والسياسة. فتمثل في:

1- تطبيق قوانين رادعة لتعليم الفتيات وتطبيق عقوبات صارمة على الأسر في حالة تركهن التعليم.

2- زيادة تمويل القطاع التعليمي.

3- تعديل القوانين لضمان زيادة مشاركة المرأة سياسيًا.

النتائج العامة للدراسة:

1- أبرز اللغات التي جاء بها الموقع الإلكتروني الرئيس لمنظمة الأمم المتحدة كانت (العربية, الإنجليزية, والصينية, الأسبانية, الروسية), بينما الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) جاء باللغات الآتية (العربية, والفرنسية, والإنجليزية, والصينية, الأسبانية), في حين أن موقعي منظمة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاء باللغات الثلاث الآتية (الإنجليزية, الفرنسية, الأسبانية) ليس من بينها اللغة العربية, على الرغم من أن تلك المواقع تهتم بقضايا أغلب دول العالم، مما يحرم قطاعًا كبيرًا من العالم العربي من متابعة تلك المواقع والجهود التي تبذلها العديد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة لتحقيق التنمية.

2- تفتقر المواقع الإلكترونية التي تم تحليلها لآليات التفاعلية التي تحقق التواصل المباشر والفوري مع الجمهور, مما يجعل المواقع الإلكترونية لمنظمة الأمم المتحدة

ووكالاتها قناة اتصال أحادية الاتجاه لنقل المعلومات فقط من المنظمة للجمهور، وليست قناة تسمح للاتصال المتوازن ثنائي الاتجاه لنقل أفكار وآراء ووجهات نظر الجمهور.

3- تمثلت أبرز أطروحات القضايا التي تناولها الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة في القضايا الاجتماعية، ومن أهمها قضايا العنف ضد المرأة مثل عدم المساواة بين الجنسين في الأعمال المنزلية, العنف البدني، والعنف الجنسي والزواج المبكر، وحرمان النساء في بعض الدول من استخدام التكنولوجيا.

4- وجاء في المرتبة الثانية الأطروحات الخاصة بالقضايا الاقتصادية, وأبرزها عدم المساواة في سوق العمل, صعوبة الوصول للفرص الاقتصادية, تحمل المرأة المسؤولية الاقتصادية الكاملة للأسرة, عدم المساواة بين الجنسين في العمل بمجال التكنولوجيا.

5- جاء في المرتبة الثالثة الأطروحات الخاصة بالقضايا الصحية، والمتمثل في تدهور الوضع الصحي للمرأة الحامل, سوء التغذية, انتشار ختان الإناث، وما يترتب عليه من آثار نفسية وجسدية سيئة, انتشار مرض نقص لمناعة المكتسبة (الإيدز) في بعض الدول الأفريقية, في حين جاءت الأطروحات الخاصة بقضايا التعليم في المرتبة الرابعة، وأهمها الحرمان من التعليم, بينما الأطروحات الخاصة بالقضايا السياسية جاءت في المرتبة الخامسة، وأبرزها انخفاض المشاركة السياسية للمرأة, وفي المرتبة السادسة الأطروحات الخاصة بالقضايا في مجال الزراعة، وأهمها الحرمان من ملكية الأراضي الزراعية ومواد الإنتاج, وفي المرتبة الأخيرة الأطروحات الخاصة بالقضايا في المجال الرياضي، مثل عدم المساواة في بين الجنسين في ممارسة العديد من الألعاب الرياضية.

6- لم يهتم الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة خلال فترة التحليل بالجانب الثقافي والفني للمرأة الأفريقية والعربية، مما يشير إلى كثرة المعاناة التي تعيشها المرأة, مما يجعلها تفكر في تحسين وضعها أكثر من اهتمامها بالنواحي الثقافية والفنية.

7- فيما يتعلق بالأطروحات التي شملها خطاب الأمم المتحدة خلال فترة التحليل، والمتعلق بتمكين المرأة الأفريقية والعربية، تمثل في إلقاء الضوء على جهود الحكومات في بعض الدول الأفريقية والعربية لتعديل بعض القوانين للحد من العنف ضد المرأة، وفيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي فتمثل في قيام منظمة الأمم المتحدة

وبعض منظمات المجتمع المدني في تدريب النساء والفتيات في العديد من الدول على تعلم العديد من الحرف وإنشاء المشروعات الصغيرة. بينما أطروحات التمكين في المجال الصحي تمثلت في إلقاء الضوء على جهود المجتمع المدني لمواجهة الظواهر الصحية السلبية, وفي مجال التعليم تمثلت أبرز الأطروحات في تشجيع الفتيات على الذهاب للمدارس وإنشاء مدارس للاجئين، بينما في المجال السياسي تمثلت أطروحات التمكين في إلقاء الضوء على قيام العديد من الدول بزيادة نسب تمثيل المرأة في البرلمان.

8- جاءت أغلب الأطر التي تناولها الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة الخاضع للتحليل في إطار الضحية للتعبير عن المعاناة التي تعيشها المرأة، وكذلك إطار المسؤولية الاجتماعية من خلال إلقاء الدور على جهود بعض النخب النسائية، وكذلك العديد من المنظمات الدولية والمحلية للمساعدة في تمكين المرأة.

9- تمثلت أبرز القوى الفاعلة في خطاب المواقع الإلكترونية لمنظمة الأمم المتحدة الخاضعة للتحليل في الحكومات وصناع القرار في العديد من الدول الأفريقية والعربية والتي جاء دورها إيجابيًا في أغلب المواد الخاضعة للتحليل، من خلال قيامها باتخاذ العديد من الإجراءات بتعديل مواد القوانين لتمكين المرأة، وأيضًا من أبرز القوى الفاعلة المنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني في العديد من الدول الأفريقية والعربية، والتي جاء دورها إيجابيًا من خلال جهودها ومطالبتها بمعالجة قضايا المرأة وتمكينها, كما جاءت النخبة النسائية كقوى فاعلة إيجابية لدورها في مساعدة النساء لتحسين أوضاعهن, بينما تمثلت القوى الفاعلة السلبية التي جاءت في الخطاب في الجماعات المسلحة في مناطق الصراعات، وكذلك بعض الأسر التي تتمسك ببعض التقاليد والعادات التي من شأنها ترسيخ العنف ضد المرأة.

10- جاءت أبرز أطر الأسباب الخاصة بالقضايا التي تعاني منها المرأة الأفريقية والعربية التي تناولها خطاب المواقع الإلكترونية الخاضعة في سيطرة بعض الأنظمة القانونية والاقتصادية والسياسية، وكذلك التفسير الخاطيء للنصوص الدينية والتي تكرس من هيمنة الرجل وسلطته, بينما تمثلت أطر الأسباب الخاصة بالقضايا الاقتصادية في القواعد الثقافية التقيدية، والتي تحول دون وصول المرأة للوظائف المناسبة، بالإضافة إلى الصراعات المسلحة والتي تؤدي إلى وفاة الزوج أو فقدان عمله، وبالتالي تحمل المرأة العبء الاقتصادي الكامل للأسرة، وفيما يتعلق بالقضايا الصحية فإن أبرز أطر الأسباب تمثل في الفقر وضعف تمويل المنظومة الصحية،

وانتشار المعتقدات الثقافية والدينية الخاطئة. وتمثلت أبرز أطر أسباب القضايا التعليمية في الفقر, والظروف الاقتصادية والصراعات المسلحة التي تجبر الفتاة على ترك التعليم, بينما أبرز أطر أسباب القضايا السياسية تمثل في رفض العديد من الرجال تولى زوجاتهم مناصب قيادية, وعدم ثقة وشجاعة المرأة في الترشح للمناصب السياسية, وعدم وجود الدعم المالي الكافي. بينما أطر أسباب القضايا المتعلقة بالجانب الرياضي تمثل في الأفكار السائدة في الدول الأفريقية والعربية والتي تحصر دور المرأة في مجالات محددة أهمها الأعمال المنزلية.

11-تمثلت أبرز أطر الحلول التي عرضها الخطاب الإعلامي للمواقع الإلكترونية الخاضعة للتحليل في ضرورة تطبيق قوانين رادعة تضمن القضاء على المشكلات التي تواجه المرأة وضمان تمكينها في شتى المجالات, قيام منظمات وهيئات المجتمع المدني بدور في توعيه المرأة بحقوقها, وإنشاء الدورات التدريبية، والزيارات المنزلية التي تسهم في تثقيف المرأة وتوعيتها وزيادة التمويل في قطاعي الصحة والتعليم.

المراجع

[1] – تم الرجوع للدراسات التالية لمعرفة تواريخ المؤتمرات والاتفاقيات المعنية بالمرأة

– رسمية حنون, **تنمية المرأة**, متاح على الرابط التالي:

https://www.researchgate.net/publication/265908460_tnmyt_almrat

– هند مصطفى, قراءة في خطاب الأمم المتحدة حول المرأة والنزاعات المسلحة, **مجلة الديموقراطية** , مج16, ع61, مؤسسة الأهرام يناير 2016, ص59.

[2]) وسام نصر , أجندة اهتمامات المواقع الإلكترونية للجهات المعنية بشؤون المرأة المصرية, **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** , مج9, ع2, كلية الإعلام جامعة القاهرة, 2008.

[3]() مها عبد المجيد, العنف ضد المرأة فى الإعلام الجديد: بالتطبيق على ظاهرة التحرش الجنسى, **المجلة الاجتماعية القومية**, المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية, مج 52, ع3, 2015.

[4]) حنان محمد عبد المجيد, قضايا المرأة المسلمة على شبكة المعلومات الدولية: دراسة تحليلية لعض المواقع الإلكترونية الإسلامية, **بحث مقدم لمؤتمر المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة**, 14-16 نوفمبر 2016, جامعة عين شمس كلية الآداب, قسم الاجتماع.

[5]) شيرين سلامة, خطاب الصفحات الدينية الموجهة للمرأة المسلمة على شبكات التواصل الإجتماعي: فيس بوك نموذجا – دراسة تحليلية نقدية, **المجلة العلمية لبحوث الصحافة**, جامعة القاهرة كلية الإعلام, ع11, 2017

([6]) – نجلاء جعفر عبد الوهاب (2017), أطر تقديم قضايا المرأة في الإعلام الجديد وعلاقاتها باتجاهات الجمهور إزاء تلك القضايا, **رسالة ماجستير غير منشورة**, جامعة القاهرة: كلية الإعلام, قسم الصحافة, 2017.

[7]() إسلام سعد عبدالله, دور الإعلام التفاعلى فى رفع وعي وإدراك المرأة المصرية بالقضايا المجتمعية: دراسة حالة على صفحة الأقصريات فى الخير , **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**, جامعة القاهرة، كلية الإعلام, 2018.

([8]) شيرين كامل العراقي , أطر قضية العنف ضد المرأة في المواقع الإلكترونية النسائية: دراسة مقارنة, **حوليات آداب عين شمس,** كلية الآداب جامعة عين شمس, مج47, 2019.

[9]- Using Social Media to Empower Women: A Case Study From Southern Africa, متاح على الرابط التالي https://genderlinks.org.za/gmdc/research/using-social-media-to-empower-women-a-case-study-from-southern-africa-2011-05-19 /

[10]- Maurice Odine, Role of Social Media in the Empowerment of Arab Women, **Global Media Journal** Spring, 2013:متاح على الرابط التالي
http://www.globalmediajournal.com/open-access/role-of-social-media-in-the-empowerment-of-arab-women.pdf:

([11])Emily Anderson, "The Social Media Construction of Education for Women's Empowerment", **paper presented at the annual meeting of the Comparative and international Education Society** , Canada: Toronto, 2014.

([12])Jeretta Horn Nord, et.al, Women's empowerment: Social technologies in Slovenia, Romania, and Georgia**, Online Journal of Applied Knowledge Management**, vol3, Is.1, 2015.

[13] – سارة فوزي أحمد مصطفى, الإعلام وتمكين المرأة: التحديات والتطلعات, **المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإعلام جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب (MSA)** نوفمبر 2017.

([14])Ali Abdullah Khalifa, ICT and social media: Claiming Space for women's rights in Kuwait, Journal of Social Science, Kuwait university, 45(4), 2017.

[15]() هناء أحمد أمين محمد وآخرون 2017, دور الإعلام الجديد فى تمكين المرأة السعودية من أداء أدوارها التنموية: دراسة ميدانية بينية لتخصصى الإعلام والخدمة الاجتماعية – دراسة مطبقة على عينة من طالبات الدراسات العليا بتخصصى الخدمة الاجتماعية والإعلام, **مجلة الخدمة الاجتماعية**, الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين, ع58,ج2, 2016.

[16] – إيمان محمود أحمد زايد , الإنترنت وتنمية ثقافة العمل التطوعي لدى المرأة الريفية: دراسة ميدانية على المتطوعات بإحدى قرى محافظة سوهاج , **مجلة كلية الآداب جامعة سوهاج** , ع48, ج2, 2018.

[17]) محمد شومان, **تحليل الخطاب الإعلامي: أطر نظرية ونماذج تطبيقية**, الدار المصرية اللبنانية , 2007, ص25.

[18]) عبدالله عثمان الكوح, معوقات تمكين المرأة العربية: تحليل سوسيولوجي, **حوليات آداب عين شمس**, جامعة عين شمس , كلية الآداب, مج44, 2016, ص266.

[19]- Ivana Segvic, "The Framing of Politics: A content Analysis of Three Croatian Newspapers**," Gazette** , vol.67, no. 5, 2005, p.470.

[20] - Robert M. Entman, "Framing: Toward Clarification Of A Fractured Paradigm", **Journal Of Communication** , vol. 43, no. 4, Autumn 1993, p.52.

[21]- Azhar, Z., Sohail, M. M., Yasin, G., Mahmood, B., & Mushtaq, S. K. (2012). Exploring socio-economic factors behind domestic violence against women in Sargodha District. **International Journal of Asian Social Science**, 2(9), 1617–1626.

([22]) https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/11/feature-men-standing-tall-against-early-marriages-in-gaza-strip

[23] https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/6/feature-story-of-change-reforming-laws-that-forced-women-to-marry-their-rapists

([24])https://news.un.org/ar/story/2018/12/1022631

([25]) نوال رضا, المشاركة السياسية للمرأة العربية عبر تطبيقات الإعلام الجديد: المدونات الإلكترونية أنموذجًا, **مجلة العلوم الإنسانية**, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, ع7, 217, ص233.

([26])premlata, and Tanuja Jukariya, Role of Media in Empowering Women, **International Journal of Current Microbiology and Applied Sciences**, vol.7, no.4, 2018, p1620.

([27])https://www.unwomen.org/en/news/stories/2017/5/news-one-quarter-of-men-in-mena-support-gender-equality

([28])https://news.un.org/ar/story/2018/05/1008002

[29])https://www.unicef.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%86

([30])https://www.unaids.org/en/resources/presscentre/pressreleaseandstatementarchive/2020/january/20200120_PR_Davos_righttohealth

([31])https://news.un.org/ar/story/2020/02/1048772

([32])https://news.un.org/ar/story/2020/02/1048752

([33])https://www.unwomen.org/en/news/events/2019/07/event-film-screening-pili

([34])https://news.un.org/ar/story/2020/02/1048282

([35])https://news.un.org/ar/story/2019/10/1041531

([36])https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/10/feature--kenya-kakuma-refugee-girls-learn-coding

([37])https://news.un.org/ar/story/2018/05/1008002

[38] https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/2/feature-women-in-politics-in-nigeria

([39])https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/5/news-guinea-adopts-law-on-parity

([40])https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/1/challenging-gender-stereotypes-in-egypt

([41])https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/11/i-am-generation-equality-racha-haffar-anti-trafficking-activis

([42])https://www.un.org/ar/spotlight-initiative/

([43])https://news.un.org/ar/story/2018/12/1022631

[44]https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/11/i-am-generation-equality-racha-haffar-anti-trafficking-activist

([45])https://news.un.org/ar/story/2020/02/1048282

([46])https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/9/feature-from-tanzania-to-algeria-rural-women-are-taking-charge-of-their-lives-and-livelihoods

(47)https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/10/feature--kenya-kakuma-refugee-girls-learn-coding
(48)https://www.unwomen.org/en/news/stories/2014/2/opening-remarks-by-lakshmi-puri-at-the-league-of-arab-states
(49)https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/2/take-five-tchonko-becky-bessong
(50)https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/2/from-where-i-stand-lois-auta
51https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/1/challenging-gender-stereotypes-in-egypt
52https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/7/in-the-words-of-dorcas-amakobe
53- ilostat.il.org/2020/01/10/gender-equality-in-the
(54)(https://www.unaids.org/en/resources/presscentre/pressreleaseandstatementarchive/2020/january/20200120_PR_Davos_righttohealth
(55)https://www.unaids.org/en/resources/presscentre/pressreleaseandstatementarchive/2020/january/20200120_PR_Davos_righttohealth
(56)https://data.unicef.org/resources/healthy-mothers-healthy-babies/
(57) https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/11/feature-men-standing-tall-against-early-marriages-in-gaza-strip

Journal of Mass Communication Research «J M C R»

A scientific journal issued by the Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Chairman: Prof.Mohamed Elmahrasawy, President of Al-Azhar University

Editor- in-chief: Prof.Ghanem Alsaaed

Dean of the Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Deputy Editor-in-chief:Prof. Reda Abdelwaged Amin

Vice Dean, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Assistants Editor in Chief:

Prof. Arafa Amer

- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Prof.Fahd Al-Askar

- Vice-President of Imam Muhammad bin Saud University for Graduate Studies and Scientific Research (Kingdom of Saudi Arabia)

Prof.Abdullah Al-Kindi

- Professor of Journalism at Sultan Qaboos University (Sultanate of Oman)

Prof.Jalaluddin Sheikh Ziyada

- Dean of the Faculty of Mass Communication, Islamic University of Omdurman (Sudan)

Managing Editor: Dr.Mohamed Fouad El Dahrawy

Lecturer at Public Relations and Advertising Department, **Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University**

Editorial Secretaries:

Dr. Ibrahim Bassyouni: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mustafa Abdel-Hay: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Ramy Gamal: Assistant Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Language checker: Omar Ghonem: Assistant Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Designed by : Mohammed Kamel - Assistant Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Correspondences

- Al-Azhar University- Faculty of Mass Communication.
- Telephone Number: 0225108256
- Our website: http://jsb.journals.ekb.eg
- E-mail: mediajournal2020@azhar.edu.eg

Issue 54 July 2020 - part 5

Deposit - registration number at Darelkotob almasrya /6555

International Standard Book Number "Paper Edition"2682- 292X

International Standard Book Number «Electronic Edition»9297- 1110

Rules of Publishing

Our Journal Publishes Researches, Studies, Book Reviews, Reports, and Translations according to these rules:

- Publication is subject to approval by two specialized referees.
- The Journal accepts only original work; it shouldn›t be previously published before in a refereed scientific journal or a scientific conference.
- The length of submitted papers shouldn›t be less than 5000 words and shouldn›t exceed 10000 words. In the case of excess the researcher should pay the cost of publishing.
- Research Title whether main or major, shouldn›t exceed 20 words.
- Submitted papers should be accompanied by two abstracts in Arabic and English. Abstract shouldn›t exceed 250 words.
- Authors should provide our journal with 3 copies of their papers together with the computer diskette. The Name of the author and the title of his paper should be written on a separate page. Footnotes and references should be numbered and included in the end of the text.
- Manuscripts which are accepted for publication are not returned to authors. It is a condition of publication in the journal the authors assign copyrights to the journal. It is prohibited to republish any material included in the journal without prior written permission from the editor.
- Papers are published according to the priority of their acceptance.
- Manuscripts which are not accepted for publication are returned to authors.